

«القوة الذكية»: الإستراتيجية الجديدة في السياسة الخارجية لإدارة أوباما.

الدكتور فريد بن بلعيد

كلية الحقوق والعلوم السياسية/جامعة تيزي وزو.

الملخص

يتأسس المضمون العام للدراسة على فكرة الربط بين مفهوم «القوة الذكية» والسياسة الخارجية لإدارة أوباما، بهدف تفسير التصور الأمريكي بخصوص القوة في سياق جدلية «القوة الصلبة والقوة الناعمة» مع العمل على وضع تأصيل مفاهيمي لمصطلح «القوة الذكية» من خلال تقصي تعريفه ومعانيه الطريقة التي صيغ بها من طرف الباحثين والمفكرين وحتى السياسيين وإبراز مسار تطوره وأسباب بروزه واقتراحه بإدارة أوباما عامة و وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون خاصة، ثم التعرّيج على أبعاده ومضمونه، والتطرق إلى نماذج عن تطبيق «القوة الذكية» من طرف إدارة أوباما، بهدف تبيان كيفية وإمكانية توظيفها على صعيد السياسة الخارجية بطريقة فعالة واقتصادية في سياق إستراتيجية مزدوجة ذات امتدادين متعارضين، لكنهما متكاملين هما الشركات والتعددية من جهة والقيادة والمصالح من جهة أخرى. لتركز في الأخير على الانتقادات الموجهة لهذا المصطلح من الناحية النظرية والعقبات التي واجهت تجسيده على الصعيد الميداني، لتقييم مدى انخراط إدارة أوباما بصفة فعلية في إستراتيجية إعادة التوازن بين القوة الصلبة والقوة الناعمة خدمة لسياسة خارجية فعالة وقدرة الأدوات المرفقة بها والمتمثلة في الأشكال الخفية والخاطفة للتدخلات على غرار الاغتيالات المستهدفة باستخدام الطائرات دون طيار وتطوير الفيروسات الإلكترونية الجديدة، على إعادة تأسيس القيادة الأمريكية في العالم ومساهمتها في تأقلمها مع تحديات القرن 21م، للظهور بمظهر القوي في ظل شح الموارد، وتحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم دون الظهور بصورة الضعيف.

الكلمات المفتاحية: القوة الذكية، القوة الناعمة، القوة الصلبة، إدارة أوباما، السياسة الخارجية الأمريكية.

المقدمة

يتميز حقل العلاقات الدولية بخاصية الظهور المنتظم والبروز المستمر لمصطلحات مبتكرة تضاف إلى مصطلحات متداولة، لتتداخل معها أو تعوضها ولملا تكملها أو حتى تنافسها وتلغيها، حيث يستوجب التحول إلى إطار التنظير في العلاقات الدولية اللجوء إلى عدد معتبر من المفاهيم، الكلمات -الحقائب وحتى الشعارات التي هي في الغالب من أصل انجلو-ساكسوني، ولقيت هذه المصطلحات رواجاً كبيراً وأصبحت محل توظيف واسع من قبل المفكرين والخبراء والباحثين وحتى السياسيين، لذا تندرج فكرة «القوة» في هذا السياق، وتمثل لب تطور المصطلحات وجوهر ظاهرة اللجوء إلى المفردات المبتكرة، لاسيما عبر مفردات «القوة الصلبة» و«القوة الناعمة» والوافد الجديد «القوة الذكية» لتكرس بالتالي ثراء هذا المصطلح وتنوعه وتجده وتراكميته. وما يميز مفهوم «القوة الذكية» على غرار مفردتي «القوة الصلبة» و«القوة الناعمة» هو جمعه بين المستوى النظري والأكاديمي من جهة، الذي يتضمن مجمل الرؤى والتصورات الفكرية والمقاربات المعتمدة في مجال العلاقات الدولية الهادفة إلى تفسير طبيعة تعاظم الولايات المتحدة الأمريكية مع أزمت الألفية الثالثة ومواجهتها التهديدات الجديدة وتكيفها مع رهانات «عالم متعدد الأقطاب»، والمستوى العملي والممارسة الميدانية والتطبيقية لتلك المرتكزات النظرية من طرف إدارة أوباما في المجال الدبلوماسي والعسكري وحتى الاقتصادي من جهة أخرى.

فقد سعت إدارة أوباما منذ تقلدها سدة الحكم بداية من جانفي 2009 إلى صياغة تصور جديد للسياسة الخارجية الأمريكية ممثلاً في «القوة الذكية»: والذي وصف بأنه سلطة ذكية وتوليفة حاذقة وجديدة تجمع بين «القوة الصلبة» و«القوة الناعمة»، بحيث يضمن هذا التصور للولايات المتحدة الأمريكية استعادة هيبتها والحفاظ على قيادتها للنظام الدولي. ويمكن إدراج مصطلح «القوة الذكية» ضمن الأدوات الجديدة التي تصبو من خلالها إدارة أوباما العمل على إعادة الولايات المتحدة الأمريكية كدولة لها القدرة على الإقناع وبث الأمل في دول العالم بدلا من التركيز على الاستخدام المنفرد للقوة العسكرية الذي أسهم في توجس الدول من السياسة الخارجية الأمريكية، كما يصنف أيضا ضمن الإمكانيات المتاحة والسبل الضرورية والمتبنيات المطروحة لخطاب التغيير الذي افتتح به الرئيس أوباما عهده الرئاسية، مبشرا بتبني سياسة اليد الممدودة لأكثر من طرف دولي.

ويرتكز التصور الجديد للرئيس أوباما على فكرة التخلص من عبئ سلفه بوش الابن، الذي تميزت فترة حكمه «2000-2008» بتدخل سافر وأحادية مفرطة في إدارة

«القوة الذكية»: الإستراتيجية الجديدة في السياسة الخارجية لإدارة أوباما

الشؤون الدولية، ليسعى الرئيس أوباما عمليا مباشرة بعد انتخابه إلى إحداث توازن في السياسة الخارجية الأمريكية بين القوة العسكرية والدبلوماسية، والتي تجسدت ميدانيا في تعيين شخصية رمزية على رأس وزارة الخارجية متمثلة في «هيلاري كلينتون». ليؤكد الثنائي الكاريزماتي «أوباما-هيلاري كلينتون» المحبذ العودة للاستعانة بـ«القوة الناعمة» الأمريكية، توجهه نحو الحفاظ على القيادة الأمريكية، بغية دحض الأطروحات المشككة في المكانة الأمريكية في العالم مستقبلا، والمتنبئة بانتهاء القوة الأمريكية نتيجة التمدد الزائد ومناخ تزايد العداء لأمريكا وتشوه صورتها من ناحية على المستوى الدولي و نقص الكفاية وسباق «إنهاك الحرب» الذي خلفته حربي أفغانستان وخاصة العراق التي وصفها أوباما شخصا في 2002 بـ«الحرب الغبية» على المستوى المحلي من ناحية أخرى، عبر تبني سياسة خارجية متناغمة ومتوازنة.

أولا: تعريف وتطور مفهوم «القوة الذكية»

- 1- التوظيف السياسي لمصطلح «القوة الذكية»؛
- 2- التطور التاريخي لمصطلح «القوة الذكية»؛
- 3- أسباب وعوامل اللجوء لمصطلح «القوة الذكية».

ثانيا: إستراتيجية القوة الذكية بين الطموح والواقع

- 1- أبعاد ومضمون «القوة الذكية»؛
- 2- نماذج عن تطبيق «القوة الذكية» من طرف إدارة أوباما؛
- 3- الانتقادات الموجهة لمصطلح «القوة الذكية» والعقبات الميدانية لتطبيقه.

أولا: تعريف وتطور مفهوم «القوة الذكية»

- 1- التوظيف السياسي لمصطلح «القوة الذكية»

لم تتردد وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون في ترديد مصطلح «القوة الذكية» ما يناهز 13 مرة أثناء جلسة الاستماع أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ في الكونغرس بهدف تأكيد تعيينها في منصب وزيرة الخارجية بتاريخ 13 جانفي 2009، لتعتبر بالتالي تلك الجلسة بمثابة تاريخ الإعلان الرسمي عن تبني إستراتيجية القوة الذكية، وبالتالي الدخول في مرحلة استخدام المصطلح في المجال السياسي الرسمي. حيث صرحت هيلاري

كلينتون: «أعتقد أن القيادة الأمريكية مأمولة وما زالت قائمة⁽¹⁾، لذا لابد من اللجوء إلى ما يسمى بـ«القوة الذكية»: والتي هي مجموعة الأدوات والوسائل التي بحوزتنا: الدبلوماسية، الاقتصادية، العسكرية، السياسية، القانونية والثقافية، وذلك عبر استعمال كل واحدة منها، أو باختيار الأداة أو الوسيلة الأنجع أو التوليفة الجيدة والصحيحة لهذه الأدوات، والأكثر تكيفا وتأقلا مع كل موقف أو وضعية. فبفضل «القوة الذكية» ستكون الدبلوماسية بمثابة القاطرة الأمامية وفي طليعة سياستنا الخارجية»⁽²⁾.

لتصبح القوة الذكية بالتالي رمزا للتجديد في السياسة الخارجية الأمريكية والإستراتيجية الملائمة لمواجهة التحديات الجديدة لعالم في أزمة، بارتكازها على 3 أبعاد رئيسية هي: الدبلوماسية، الدفاع والتنمية⁽³⁾. لذا تعتبر هيلاري كلينتون بمثابة الناطق الرسمي باسم «القوة الذكية»، حيث أكدت في ثانيا المراجعة الرباعية للدبلوماسية والتنمية التي تم إطلاقها في 2010 والمعنونة: «القيادة بواسطة القوة المدنية»: «أو من بأن سياستنا الخارجية يجب أن تعتمد على تحالف بين المبادئ والبرغماتية وليس على إيديولوجية صلبة و جامدة، حيث لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تحل أو تسوي أزمات العالم لوحدها، ولا يستطيع العالم كذلك حل تلك الأزمات بدون الولايات المتحدة الأمريكية»⁽⁴⁾. كما أكدت هيلاري كلينتون في مقال لها منشور في مجلة «فورين أفارز» في عدد نوفمبر-ديسمبر 2010 يحمل عنوان: «القيادة المدنية...إعادة تعريف الدبلوماسية والتنمية الأمريكية» بأن أبرز مهامها كوزيرة لخارجية الولايات المتحدة الأمريكية تتمثل في تحقيق الاندماج والتنمية، وتشديد الأهمية على ذلك بالقدر نفسه الذي تحظى به القدرات الدفاعية الأمريكية، وأصررت على أن ترسيخ مفهوم القوة الذكية كإستراتيجية جديدة لحل المشكلات العالمية لن يتحقق دون تعزيز القوة المدنية الأمريكية و توسيعها إلى أبعد نطاق⁽⁵⁾. لتؤسس بالتالي لمقاربة واقعية ومتدرجة تدرج في سياق الانشغال الأمريكي الدائم بالدفاع عن المصالح الأمريكية، وذلك عبر قيادة موسعة وليس عبر الهيمنة، أي توجه تعددي يقظ يعارض أطروحة «العالم ما بعد الأمريكي»، حيث ترد إدارة أوباما على ذلك بالتشديد مرارا على أن الهدف الأول للولايات المتحدة الأمريكية هو إرساء شروط قيادة مقبولة من طرف الشركاء في إطار إستراتيجية متعددة و متنوعة تدرج كلية في إطار الدبلوماسية الذكية⁽⁶⁾.

فإدارة أوباما تدافع عن إستراتيجية ثنائية ومزدوجة، تتأرجح بين امتدادين ليسا بالضرورة متعارضين، ولكن دائما حاضرين هما: 1- التعددية والشراكات؛ 2 - القيادة و

المصالح. وتتغير هذه الإستراتيجية استنادا إلى الوضعية الجيوسياسية والأجندة الدولية والسياسة الداخلية. فأثناء أول حوار تلفزيوني له بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية يوم 16 نوفمبر 2008، أكد الرئيس أوباما أن مكافحة الإرهاب و"القاعدة" ستظلان المحور الرئيسي لسياسته الخارجية لأنهما معركة مشتركة أملاها السياق الدولي، مما يؤكد استمراره في أولويات إدارة بوش الابن، مما يؤدي بنا إلى الاستنتاج بأن إدارة أوباما ترسم معالم سياسة خارجية مليئة بالتناقضات: من جهة، الرغبة في دعم المجهود العسكري في أفغانستان بالاستناد إلى عقيدة «الحرب على الإرهاب» لإدارة بوش الابن مع إعادة تسميتها بـ«الحرب ضد الجماعات المتطرفة» في خطاب التنصيب بتاريخ 20 جانفي 2009، وذلك بهدف التملص عن سلفه في مجال الخطاب. ومن جهة أخرى: القراءة التعددية لأقطاب النظام الدولي والرغبة في الحوار مع الدول المارقة «كإيران وسوريا» وتبني سياسة انفتاح نحو روسيا مع اعتماد مقاربة إقليمية لنزاعات الشرق الأوسط، فكل هذه التوجهات الجديدة لإدارة أوباما تصبو إلى تهدئة المسرح الدولي بغية التفرغ لمواجهة جيدة وفعالة للأزمة الاقتصادية الداخلية⁽⁷⁾.

فأوباما لا يستطيع حقيقة التميز عن سلفه، إلا بتجديد إجراءات نشاط سياسته، عبر إيجاد توازن جديد بين القوة الصلبة التي اتسعت أبعادها لفترة طويلة وقوة ناعمة تم إهمالها، لإعادة تقديم الولايات المتحدة الأمريكية كقوة ذكية متكيفة مع الوقائع الدولية، إذ يعتمد الرئيس أوباما سياسة تدارك وتهذبة، فهو لن يطرح بديلا عن فلسفة القوة، غير أنه سيستدرك فلسفة الصلف التي انتهجها بوش الابن باعتماد مقاربتة الدولية على إعادة الاتزان للسياسة الخارجية الأمريكية⁽⁸⁾، فإستراتيجية إدارة أوباما تستند إلى التحرك في دائرة التعديل وليس التحول الجذري، فإن كانت إدارة أوباما مختلفة، فإن قواعد السير الأمريكية تحكمها، فإستراتيجيتها ليست حركة انقلابية على السياسات الأمريكية التي تحددها المؤسسات والمصالح الأمريكية⁽⁹⁾.

إذ أنه يستحيل على أوباما الاستغناء عن القيم المؤسسة الأمريكية لمواجهة التحديات الجديدة، محاولا العودة إلى قراءة كتابات توماس جيفرسون، الذي دعا في منتصف القرن 19م إلى استعمال حذر للقوة الأمريكية: «أرجو أن تتسع حكمتنا بقدر نمو قوتنا، لنتعلم بالتالي أنه باستخدام القليل من قوتنا، سنكون أكثر فعالية»، ليصح هذا النداء للجوء إلى الحكمة بقوة في الفترة التي تنخرط فيها إدارة أوباما في سياق

إعادة تحديد الإستراتيجية الكبرى الأمريكية⁽¹⁰⁾. فالإستراتيجية الجديدة لإدارة أوباما تركز على مشروع سياسي وإيديولوجي في أن واحد، يصبو إلى تلميع صورة الولايات المتحدة الأمريكية كـ«قوة كبرى أخلاقية» و إعادة تثبيت القيادة الأمريكية «كقيادة نموذجية».

فهذه الإستراتيجية لها صبغة سياسية، لأنها تهدف إلى الدفاع أو حماية المصالح القومية الأمريكية في سياق يوصف بـ«التعددي والمشاركتي» وذلك بالاستعانة بكل وسائل القوة الأمريكية الممزوجة في إطار ما يسمى بالقوة الذكية.

كما تملك صبغة إيديولوجية لأنها تستمد معاملها من إحدى التقاليد الكبرى للسياسة الخارجية الأمريكية خاصة «الاستثنائية الأمريكية» في شكلها التقليدي، كنفيز للاستثنائية الجديدة المتبناة في إطار عقيدة بوش الابن⁽¹¹⁾.

حيث حددت وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة في ماي 2010 التوجهات الإستراتيجية العامة لإدارة أوباما في ثلاثة عناوين رئيسية⁽¹²⁾:

- 1- بناء الأسس في الداخل عبر تطوير القدرات الاقتصادية كأساس لقوة أمريكا الشاملة وتعزيز الديمقراطية الأمريكية على اعتبار أن القيادة الأخلاقية قائمة على قوة النموذج؛
- 2- اعتماد سياسة «الانخراط الشامل» التي تتضمن التعامل مع الدول والمؤسسات حول العالم على أساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل؛
- 3- تطوير نظام دولي عادل يدفع باتجاه العمل الجماعي لمواجهة التحديات المشتركة. بالتالي تتأسس الأجندة السياسية للرئيس على شعاري «التغيير» و«تجديد أمريكا»، وتستند على فكرة «القوة المثالية» مع التأكيد على مشروعية «القوة الضرورية» و«الحرب العادلة» للدفاع عن المصالح الحيوية الأمريكية عبر تعزيز الدور الريادي الأمريكي في عالم قائم على الاعتماد المتبادل، حيث ينظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية كشريك و ليس كمهيمن، حيث وصف أوباما في خطاب له لما كان مرشحا للانتخابات الرئاسية في مركز وودرو ويلسون عام 2007 السياسة العسكرية للرئيس بوش الابن بأنها «سياسة خوف»، وأنه سيسعى في حالة انتخابه إلى استعادة القيادة الأمريكية بتأسيسها ليس على الحرب والإيديولوجية الصارمة للقوة العسكرية ولكن على الدبلوماسية والاعتراف

بكل الشعوب والأمم في العالم، كما هي محددة، فإن المقاربة الجديدة تصبو إلى إعادة الاعتبار لأمريكا، عبر تجديد القيادة الأمريكية والتي تقوم إضافة إلى تأمين وضمان المصالح الأمريكية، المصالح المشتركة والسلم المشترك للإنسانية، حيث يرفض الرئيس أوباما كما أكد على ذلك في خطاب التنصيب يوم 20 جانفي 2009 الخيار الخاطئ بين الأمن والقيم الأمريكية الذي تبنته إدارة الرئيس بوش الابن لضمان الدفاع المشترك⁽¹³⁾.

فرؤية القيادة الأمريكية لأوباما يبدو أنها مستوحاة من فكرة «الاعتماد المتبادل المركب» في عالم ليس مكون فقط من الخصوم ولكن من شركاء متعددون، حيث صرحت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون في 2009: «سنمارس قيادتنا بالحث على أكبر قدر ممكن من التعاون بين العديد من الفاعلين بهدف تقليص المنافسة، والانتقال من عالم متعدد الأقطاب إلى عالم متعدد الشركاء»⁽¹⁴⁾.

فالتغيير السياسي والتأكيد على القيادة الأمريكية يقومان على إستراتيجية مؤسسة على نشر الديمقراطية والأمن وتساوي الفرص للجميع، بارتكازها على كل مكونات القوة الأمريكية: العسكرية، الدبلوماسية والاقتصادية، وهي فكرة توسيع مفهوم القوة الأمريكية وليس الاقتصار فقط على البعد العسكري، مما يدل على أن هذه الإستراتيجية الجديدة تقوم على «القيادة البرغماتية» والابتعاد عن التصرف كقوة خارقة مهيمنة، حيث يؤكد الرئيس أوباما على تبني الولايات المتحدة الأمريكية مقاربة تعددية في عالم يتضمن تهديدات متعددة ومتداخلة والمهام تصبح معقدة لذا لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية التصرف بمفردها، لذا يبدو بأن هذه المقاربة التعددية مقترنة بأولوية المصالح الأمريكية، أي بآيديولوجية الاستثنائية الأمريكية، انطلاقا من لحظة أن الولايات المتحدة ينظر إليها في أن واحد بصفاتها «قوة شاملة أخلاقية» و «القوة الكبرى الوحيدة العسكرية»، لذا يجب عليها حسب هذا التأويل أو هذه القراءة ضمان أو الحفاظ على حقها في التصرف بشكل أحادي بالاتكاء على «القوة الضرورية» وبشن «حرب عادلة» من شأنها تجسيد «سلام عادل»، لذا يذهب بعض المحللين إلى وصف مقاربة أوباما بالعقيدة المختلطة أو الهجينة والمركبة المستوحاة في أن واحد من «التعددية المرنة» و«النفعية البرغماتية» و«العالمية الواقعية الاستشرافية»⁽¹⁵⁾.

فالقوة الذكية-إضافة إلى القيادة البرغماتية والحرب العادلة- أصبحت عنصرا مهما في السياسة الخارجية لإدارة أوباما عبر اللجوء إلى القوة الشاملة للقدرات الأمريكية

وليس الاقتصار فقط على العسكرية منها، فلا بد من استخدام الدبلوماسية والمسعاري السياسية للتصدي للتهديدات⁽¹⁶⁾. كما أضحت ضرورة للأمن القومي الأمريكي بحكم المتغيرات البنوية البعيدة المدى المرتبطة بالظروف الدولية والإخفاقات قصيرة المدى لإدارة بوش الابن مما يستدعي إصلاحات وترميمات مستعجلة لتوجهاتها⁽¹⁷⁾. فتغير السياق السياسي الدولي يقتضي إعادة تعريف القوة الأمريكية أو تجديدها، لذا يسعى مصطلح القوة الذكية إلى تجاوز الخلاف بين القوة الصلبة و القوة الناعمة ودمجهما للحصول على مزيج وتوليفة تدور حول مجالات مفتاحية تتضمن «التحالفات والشراكات، المؤسسات التعددية، التنمية، الدبلوماسية، الاندماج والتكامل الاقتصادي، مجال التكنولوجيا والبحث العلمي»، أي بمعنى آخر توزيع جديد لفوائد العولمة⁽¹⁸⁾.

في هذا السياق، أورد تقرير لجنة القوة الذكية لمركز الدراسات الدولية والإستراتيجية خمس أولويات أساسية مرتبطة بإستراتيجية القوة الذكية⁽¹⁹⁾:

1. دعم التحالفات والشراكات مع الدول والمؤسسات القادرة على خدمة المصالح الأمريكية؛
 2. المساعدات للتنمية؛
 3. الدبلوماسية العامة المشجعة للإستراتيجيات البعيدة المدى والمستهدفة خاصة لفئة الشباب؛
 4. الاندماج الاقتصادي والتبادل الحر كعوامل للنمو؛
 5. التكنولوجيا والابتكار في خدمة الأمن الطاقوي وحماية البيئة.
- فأطروحة القوة الذكية أتت كتركيب بين أطروحتي «القوة الصلبة» و«القوة الناعمة»، في سياق ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وفي ظل واقع التهديدات الأمنية على غرار الإرهاب، لذا لجأت إدارة أوباما إلى صياغة هذه الإستراتيجية الجديدة التي تهدف إلى مزج العمل العسكري والأشكال المتجددة للنشاط الدبلوماسي، حيث يتعلق الأمر بالتوفيق بين الدبلوماسي والجندي، أي الثنائي ذو العلاقات المتوترة والصراعية حسب تعبير ريمون أرون⁽²⁰⁾. فتطور السياسة الخارجية الأمريكية استجاب لتغيرات وتحولات السياق الدولي، التي تقتضي تهدئة أو إرساء السلم في العلاقات الدولية التي تتم عبر تشجيع إقامة «نظام تعددي» تجسده بصفة خاصة منظمة الأمم المتحدة. فالقوة الذكية هي إستراتيجية للقوة الأمريكية بعد تجريب كل من القوة الصلبة والناعمة،

التي وصلت إلى النضج أن لم نقل إلى الحكمة: فالولايات المتحدة الأمريكية أدركت بأن القوة ليست مرادفا للتأثير والنفوذ، بل تكمن في القدرة على الاستعانة بتوليفة واسعة من الأدوات العسكرية، الدبلوماسية، الثقافية والاجتماعية والمزج بين القدرة على الإرغام والجذب عبر «إدارة النزاعات مع بناء توافقات بطريقة سلمية»، ففي إطار القوة الذكية تكون القيادة الأمريكية مضمونة ومرحب بها، دون أن ينظر إليها على أنها هيمنة، ولكن كإرادة أو رغبة في إدماج كل فواعل اللعبة الدولية في دائرة فضلى تجمع بين الديمقراطية والليبرالية⁽²¹⁾. فالقوة الذكية تمثل القوة الناتجة عن الجمع بين أدوات كل من القوة الصلبة و القوة الناعمة، و التي تهدف إلى بناء إستراتيجية تتناسب مع تغير الظروف والسيقات، حيث تكمن المشكلة في القرن 21م ليس في تعظيم القوة أو الحفاظ على الهيمنة، و لكن في إيجاد سبل لتوليف الموارد لبناء إستراتيجيات ناجحة في سياق انتشار القوة وتناميها عند مجموعة من القوى الصاعدة، أي دمج القوة الصلبة و القوة الناعمة⁽²²⁾.

2- التطور التاريخي لمصطلح «القوة الذكية»

إذا كانت هيلاري كلينتون قد تبنت مصطلح «القوة الذكية» كمصدر إلهام وكإستراتيجية جديدة في السياسة الخارجية لإدارة أوباما، غير أنها ليست من ابتكر هذا المصطلح وقام بصياغته، فإن كانت بمثابة الراعي الرسمي، لكنها ليست الأم، ولا يتعلق الأمر بإجابة مستعجلة من طرفها، تقتضيها ضرورة تقديم جملة صادمة للصحافة المكتوبة ولافتتاحية النشرات الإخبارية التلفزيونية. كما أن ترديد هيلاري كلينتون للعبارة أكثر من 13 مرة بتاريخ 13 جانفي 2009 ليس بمثابة رد مبكر لجملة الشعارات التي كانت بمثابة حجج وبراهين لإدارة بوش الابن لمدة 8 سنوات: بداية من «الحرب على الإرهاب» مروراً بـ «الوضوح الأخلاقي» وصولاً إلى الشعار الشهير «معنا أو ضدنا»، الذي أطلق كتحدى للحلفاء الأوروبيين⁽²³⁾. إذ ظهرت فكرة «القوة الذكية» بطريقة أنيقة، لكن بأسلوب «جذري» لردم الانقسام الدائم بين القوة الصلبة والقوة الناعمة من جهة، ومثابة اعتراف ومعاينة فشل لكليهما من جهة أخرى. لذا يعتبر التطور التاريخي لهذا المصطلح وأبويته محل غموض وعدم توافق بين الدارسين والباحثين الأكاديميين. وتعد المرجعية الأولى لهذا المصطلح منسية ومهملة في الغالب، وهي في رصيد أنتوني بليكن المستشار السابق للأمن القومي لنائب الرئيس الأمريكي جو بايدن والمساعد الحالي

لوزير الخارجية جون كيري، والمتمثلة في مقال له صدر سنة 2002 في مجلة الواشنطن بوست تحت عنوان: «الانتصار في حرب الأفكار»، وركز فيه على أن حرب الأفكار أضحت بمثابة المسرح الرئيسي للعلاقات الدولية، وأن الولايات المتحدة الأمريكية بتطويرها قوة ذكية يسهل عليها الانتصار في هذه الحرب، وطور المقال مصطلحات يتبناها الحزب الديمقراطي، والتي تعد مناوئة وأفكار مضادة للسياسة المدافع عنها من طرف عدد معتبر من خبراء تلك الفترة⁽²⁴⁾.

وفي سياق تطور هذا المصطلح، اقترح جوزيف ناي في جانفي 2004 في كتابه «القوة الناعمة: وسائل النجاح في السياسة الدولية» تصورا توليفيا بين القوة الصلبة والقوة الناعمة من خلال الإشارة واستعمال مصطلح «القوة الذكية»، والتي وصفها بأنها ليست صلبة ولا ناعمة، لكنها تمزج وتمثل كليتهما، حيث دعا ناي إلى فهم جديد للقوة بالتركيز على زاويتين هما: 1- أنماط القوة بالتركيز على القوة العسكرية والاقتصادية. 2- توزيع القوة وانتقالها: ب بروز نمط جديد من القوة يتمثل في القوة الذكية أو القوة الكيسة، وهي تلك القوة الناتجة عن الجمع بين أدوات القوة الناعمة والقوة الصلبة لبناء إستراتيجية تتناسب مع تغير الظروف والسياقات، حيث يرى جوزيف ناي أن المشكلة في القرن 21م لا تكمن في تعظيم القوة أو الحفاظ على الهيمنة، بل في إيجاد سبل لتوليف الموارد لبناء استراتيجيات ناجحة في سياق انتشار القوة و تنامي البقية من الدول، بدمج القوتين الصلبة والناعمة⁽²⁵⁾.

بعد شهرين من صدور كتاب جوزيف ناي، نشرت سوزان نوسل مقالا في مجلة فورين أفيرز تحت عنوان «القوة الذكية» وكعنوان فرعي: «الدفاع عن الأهمية الليبرالية». وشغلت سوزان نوسل منصب مستشارة في بعثة الولايات المتحدة الأمريكية بمنظمة الأمم المتحدة في إدارة الرئيس بيل كلينتون، كما ساهمت في صياغة الاتفاقيات التي وضعت حدا لنظام الأبارتيد في جنوب إفريقيا، وشاركت في العمل في التوصل إلى اتفاق مالي بين منظمة الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، التي أبدت دائما امتعاضا لدفع اشتراكاتها في ميزانية المنظمة الأممية، حيث تنتقد واشنطن بانتظام سوء التسيير، ثم انخرطت في دار النشر الكبيرة برتليسمان، العملاق الألماني في الاتصالات، ثم أصبحت احد المسؤولين في في منظمة «هيومان رايتس واتش»، التي تدافع عن حقوق الإنسان في العالم، حيث أكدت نوسل في هذا المقال أن الديمقراطيين بصفة عامة والتقدميين بصفة

«القوة الذكية»: الإستراتيجية الجديدة في السياسة الخارجية لإدارة أوباما

خاصة أمام فرصة تاريخية لإعادة توجيه السياسة الخارجية الأمريكية نحو ليبرالية أُممية تندرج في إطار خدمة الفكرة «الكانطية» القائمة على نظام دولي مكون من ديمقراطيات ليبرالية تسعى لتوطيد السلم الدولي. ولتحقيق هذا الأهداف، تروج نوسل لاستخدام ذكي للقوة الأمريكية عبر أدوات دبلوماسية واقتصادية للدفاع عن حقوق الإنسان، الديمقراطية، دولة القانون، الليبرالية الاقتصادية والتنمية⁽²⁶⁾. واقترحت نوسل العودة إلى نموذج تقليدي لنشاط الولايات المتحدة الأمريكية في العالم «الأممية الليبرالية»، وتعد النقطة الجوهرية في هذه العقيدة هي أن النظم الديمقراطية واقتصاديات السوق لا تشن الحروب فيما بينها⁽²⁷⁾، وكان لهذا المقال تأثير معتبر، بإعادته إلى دائرة النقاش في السياسة الخارجية لنظرية الأممية الليبرالية، التي يمكن أن تركز عليها القيادة الأمريكية التي تحتاج إلى أصدقاء بالاعتماد على المنظمات الدولية والمؤسسات التعددية⁽²⁸⁾.

وهذا التوجه نحو الأممية الليبرالية في تلك الفترة كان بمثابة رد فعل لتوجهات اليمين المحافظ الأمريكي الذي لجأ إلى تصدير الديمقراطية بالاعتماد على الأسلوب العسكري الذي أسفر عن تأثيرات سلبية في العراق وأفغانستان وحتى باكستان. ولجراًة المقال قارنت «النيويورك» نشر هذا المقال بخصوص القوة الذكية مع المقال المنشور في نفس المجلة عام 1947 بتوقيع اسم مجهول والذي أرسى أسس إستراتيجية «احتواء الشيوعية»، ليتخذ بالتالي مصطلح «القوة الذكية» بعداً شعبياً وتضاعفياً⁽²⁹⁾، غير أن التزامن والتقارب بين تاريخ صدور كتاب ناي «جانفي 2004»، ومقال نوسل «مارس 2004» أدى إلى نوع من الخلط والالتباس بخصوص أبوية المصطلح، خلط ليس من السهل تجاوزه إلا بانتقال «القوة الذكية» من التداول على الصعيد الأكاديمي إلى الصعيد السياسي، كما تجدر الإشارة أن نوسل لم تصغ «القوة الذكية» كمصطلح فعلي في العلاقات الدولية، ولم تقم بتحديدته مقارنة بمفاهيم «القوة الناعمة» و «القوة الصلبة» التي لم ترد بإسهاب في مقالها، مما يدل على عدم وجود علاقة ترابط بين هذه العبارات لدى سوزان نوسل مقارنة بجوزيف ناي⁽³⁰⁾.

وللتأكيد على دخول استعمال مصطلح «القوة الذكية» في المجال السياسي العملي، ورد بداية من مارس 2007 في تقرير لجنة القوة الذكية لمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية التي ترأسها كل من جوزيف ناي و ريتشارد أرميتاج، وحمل التقرير عنوان «أمريكا أكثر ذكاء وأمناً» ويهدف إلى تكييف نموذج القيادة الأمريكية مع أزمت القرن

21م⁽³¹⁾. هذا التقرير الذي شرع في الإعداد له بداية من 2006 وشارك في صياغته ممثلين عن الحزبين الجمهوري والديمقراطي في إطار النقاش الدائر حول زوال الهيمنة الأمريكية عالمياً، مما يستوجب إيجاد إستراتيجيات جديدة لتكييف القيادة الأمريكية ومواجهة أطروحات التيار المروج للانهيأ والسقوط الأمريكي، وقد سبق لجوزيف ناي أن شن هجوماً حاداً ضد المؤرخ «بول كينيدي» صاحب نظرية «انحطاط الأمم»، بإشارته إلى أن أفكار هذا الأخير يشوبها سوء فهم لنموذج القوة الأمريكية متعددة الأبعاد خاصة فيما يتعلق بشق القوة الناعمة من هذا النموذج، وهو الجانب الذي من شأنه استناداً إلى ناي العمل على جذب الأطراف الدولية الأخرى، مما يتيح المجال للولايات المتحدة الأمريكية الاستمرار في قيادة العالم⁽³²⁾.

فبعد التذكير بالفرق بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، يقدم التقرير تعريفاً لما يمكن أن يكون قوة ذكية لاستعادة القيادة الأمريكية: «القوة الذكية ليست صلبة ولا ناعمة، ولكنها عبارة عن التوليفة المناسبة لكليهما، فهي تعني تطوير إستراتيجية اندماجية وتكيفية، وتسخير الموارد والوسائل الأساسية والأدوات المفتاحية لتجسيد الأهداف الأمريكية والمستخلصة من القوة الصلبة والقوة الناعمة». فهي مقارنة تدرج في إطار ضرورة اللجوء إلى القوة العسكرية، لكن دون إغفال الاستثمار في التحالفات والشراكات والمؤسسات وكل مستويات نشر النفوذ الأمريكي وإرساء مشروعية النشاط الأمريكي. بسعيها نحو تحقيق الرفاهية والمصلحة الشاملة والتي تعتبر أساس هذا المجهود لأنه يساعد الولايات المتحدة الأمريكية على استعادة مصداقية قوتها عبر التصالح بين القيم والمصالح وتحسين صورتها في العالم، لأن السياق الدولي بالنسبة لمعدي التقرير يقتضي التساؤل حول إعادة تعريف القوة الأمريكية⁽³³⁾. فبداية من سنة 2007، تبلورت الرؤية الإستراتيجية الداعية إلى ضرورة إعادة إحياء الولايات المتحدة الأمريكية لقدرتها على «زرع الأمل والإقناع» حول العالم بدلا من الاعتماد المنفرد على القوة الصلبة بتوفيق الإستراتيجية الجديدة بين القوتين الناعمة والصلبة وتحويلها إلى قوة ذكية لمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية واغتنام الفرصة السانحة للانخراط في حوار داخلي شامل حول أفضل السبل لكسب دعم حلفائها خدمة لمصالحها وضماناً لأمنها القومي⁽³⁴⁾.

وبرز هذا التحول مع صدور كتاب «تيدغلين كاربنتر» تحت عنوان: «القوة الذكية: نحو سياسة خارجية حكيمة لأمريكا» في صيف 2008، الذي تطرق فيه إلى ضرورة تجاوز

مخاطر وثغرات الاعتماد الأمريكي المفرط على القوة العسكرية في عهد إدارة بوش الابن، مما يتطلب من الإدارة الأمريكية الجديدة العمل على إعادة النظر في الانتشار العسكري المكلف للولايات المتحدة الأمريكية وتقليص الميزانية المخصصة له⁽³⁵⁾. لتتوالى المطبوعات والمؤلفات التي تطرقت إلى مصطلح «القوة الذكية»، أهمها مقال إرنست ويلسون في مارس 2008 تحت عنوان: «القوة الصلبة، القوة الناعمة والقوة الذكية» الصادر في حوليات الأكاديمية الأمريكية للعلوم السياسية والاجتماعية، والتقرير الذي أشرف عليه كل من ويليام-س-كوهين و مورييس- ر- غرينبيرغ تحت عنوان: «القوة الذكية في العلاقات الأمريكية-الصينية» والذي صدر عام 2009، وتقرير «التعددية الجديدة: مقارنة القوة الذكية للأمم المتحدة» الذي أعدته جونا مندلسون فورمان سنة 2009⁽³⁶⁾.

يتضح عبر هذا العرض للتطور التاريخي لمصطلح «القوة الذكية» أن الإستراتيجية الأمريكية للقوة الذكية تم صياغتها من حيث الجانب النظري بداية من عام 2004 من طرف كل من جوزيف ناي و سوزان نوسل، وتم ترجمتها على الصعيد العملي في السياسة الخارجية الأمريكية من طرف وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون بداية من 13 جانفي 2009، فإن كانت سوزان نوسل كتبت مقالها في الفترة التي كان احتلال العراق يدخل عامه الأول والرأي العام الأمريكي كان مفتخرا بقوة آتته العسكرية وفي سياق غير ملائم لعبارات الاعتدال. حيث كتبت: «يجب على واشنطن أن تأخذ بزمام ديناميكية دولية لتطوير وترقية مجموعة من الأهداف: حق تقرير المصير، حقوق الإنسان، دولة القانون، حرية التبادل، الإغاثة للتنمية الاقتصادية، عزل وتنحية الديكتاتوريات وترسانة أسلحة الدمار الشامل»، ففي هذا السياق، فإن المساعي الدبلوماسية، المساعدة الدولية، التجارة ونشر القيم الأمريكية لها دور رئيسي مقارنة بالقوة العسكرية، فإن هيلاري كلينتون حاولت أن تعيد إلى الأضواء أفكار سوزان نوسل بتصميمها على تبني إدارة جماعية للتحديات الدولية، وباعترافها أن التحديات والرهانات المعاصرة لا يمكن مواجهتها بصفة انفرادية أو أحادية: فالقوة الذكية تقتضي الأخذ بعين الاعتبار الأصدقاء والأعداء في أن واحد بهدف تمتين التحالفات القديمة وإقامة الجديدة منها⁽³⁷⁾.

3- أسباب و عوامل اللجوء لمصطلح القوة الذكية

يمكن النظر إلى القوة الذكية على أنها إستراتيجية موجهة لإعادة تحديد إدارة أوباما لأنماط استخدام القوة العسكرية الأمريكية كردة فعل للآثار السلبية والجانبية للحرب في العراق، والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أصناف⁽³⁸⁾:

1. انعكاسات على القوة الأمريكية، من حيث تكلفتها الباهظة سواء في مجال الخسائر البشرية في صفوف جنود الجيش الأمريكي المرسلين إلى العراق أو على مستوى الخزينة، ناهيك عن تأثيرها المباشر على العناصر المؤسسة للقوة الأمريكية؛
2. تأثيرات على الرأي العام العالمي والتراجع الرهيب للقوة الناعمة الأمريكية؛
3. آثار على الرأي العام العالمي الأمريكي، أو ما يوصف «إنهاك الحرب»، وفتور في صفوف الرأي العام بخصوص المغامرة العسكرية الخارجية لقادته، والذي تبلور بميولات نحو التفوق على الذات وصعود غير مسبوق لتوجه انعزالي لم يشهده الرأي العام الأمريكي طيلة فترة أكثر من نصف قرن.

استنادا لما سبق يتضح التأثير الكبير للعوامل الداخلية في تبني إستراتيجية القوة الذكية المتمثلة خاصة في الوضعية المالية الحرجة التي تعتبر في أن واحد محرك وكابح للدفع نحو تحول استراتيجي⁽³⁹⁾، وأدت هذه العوامل إلى إحداث فجوة بين الطموح الذي تعكسه تصورات إدارة أوباما والواقع الفعلي للقوة الأمريكية المعترضة لأزمة ثلاثية مركبة تتشكل من العجز المالي المزمن، الدين المالي الضخم والتمدد الدفاعي في الخارج إلى درجة الشلل⁽⁴⁰⁾، حيث كان للأزمة المالية تأثير كابح على إستراتيجية إدارة أوباما سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، فداخلها أدت مخلفاتها إلى إفلاس صندوق الضمانات الاجتماعية والصحية وتقادم البنى التحتية، أما خارجيا فقد أدت نتائج الأزمة المالية إلى تضائل قدرات القوات العسكرية مما سبب عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على مواصلة العمل كضامن للأمن العالمي، وأدى هذا التراجع الاقتصادي من الناحية الإستراتيجية إلى انتقال القوة على المدى البعيد من الغرب إلى الشرق وإلى الصين على وجه الخصوص⁽⁴¹⁾.

حيث تزامن اعتلاء أوباما لسدة الحكم مع حالة من اللانظام على الصعيد الدولي التي هي أقرب ما تكون إلى الفوضى، أو حالة انتقالية تتسم بمحاولة إرساء نظام عالمي تكون فيه الولايات المتحدة الأمريكية في الموقع الأول بين أنداد «مجموعة 5+1» الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا ومجموعة العشرين الاقتصادية⁽⁴²⁾، فإدارة أوباما تسلمت مقاليد الحكم في لحظة انحسار نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية عالميا، وكانت مهمتها صعبة تتمثل في الظهور بمظهر القوي في ظل شح الموارد، وتحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم دون الظهور بصورة الضعيف، فإدارة أوباما مقيدة في حركتها مما يفسر لجوؤها إلى إستراتيجية القوة الذكية التي تفرضها محدودية

«القوة الذكية»: الإستراتيجية الجديدة في السياسة الخارجية لإدارة أوباما

موارد أمريكا من ناحية والرغبة في الحفاظ على هيمنتها من ناحية أخرى⁽⁴³⁾، ففي 2009 أوضحت «اللحظة الأحادية» من الماضي، وعهد «القيادة الأمريكية الشاملة» قد ولى، كما أكد على ذلك الفيلسوف جون غراي عام 2008 في «الابوسفر»، كما وصفت مجلة «التايم» في نوفمبر 2008 أمريكا بـ «القائد التائه»⁽⁴⁴⁾.

فالهدف الأساسي لإدارة أوباما في مجال السياسة الخارجية هو طي صفحة سنوات حكم إدارة بوش الابن وإعادة تجديد القيادة الأمريكية عالمياً، فالقوة الذكية ترمز إلى هذه القطيعة، خاصة فيما يرتبط بالاستعمال المفرط للقوة الصلبة الأمريكية من طرف إدارة بوش الابن، وهذا ما أكده كل من جوزيف ناي وريتشارد أرميتاج عام 2008 أثناء جلسة الاستماع أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ بخصوص صياغة إستراتيجية القوة الذكية: «لقد تصورنا وطورنا مصطلح القوة الذكية خصوصاً كردة فعل أمام مصطلح الحرب الشاملة ضد الإرهاب، مصطلح نعتبره غير ملائم كمبدأ مؤسس للسياسة الخارجية الأمريكية»⁽⁴⁵⁾. ليؤكد في تقرير لجنة القوة الذكية لمركز الدراسات الدولية والإستراتيجية CSIS: «القوة الذكية هي بمثابة مقاربة تتأسس على ضرورة استخدام القوة العسكرية، ولكنها تصبو كذلك إلى الاستثمار بكثافة في التحالفات، الشراكات والمؤسسات بهدف توسيع مجالات النفوذ الأمريكي وإضفاء الشرعية على التحرك الأمريكي في الخارج»⁽⁴⁶⁾.

فالتحديات المهمة التي واجهتها إدارة أوباما تمثلت في تسيير التركة الإيديولوجية للمحافظين الجدد لإدارة سلفه بوش الابن التي اتسمت بسمتين رئيسيتين⁽⁴⁷⁾:

1- التأكيد على أن الأداة العسكرية لها الأولوية لإرساء الأمن في العالم، حيث لا بد من استخدام العنف على نحو استباقي وليس كملجأ أخير، و تبني مذهب «الصدمة والرعب» بصورة كلية في الإستراتيجية الكبرى الأمريكية وكأسلوب لتنفيذ العمليات العسكرية في العراق وأفغانستان، حيث تتأسس على فكرة أن الهيمنة العسكرية السريعة من شأنها إرساء الاستقرار والديمقراطية دون الحاجة إلى الالتزام العسكري طويل الأمد، غير أن هذا المذهب أسفر عن عامل «عدم الرضا» في الدول المستهدفة، لعدم تواصل عملية ضمان الاستقرار على نحو قوي و فعال؛

2- العمل بطريقة أحادية الجانب، و تجاهل المنظمات الدولية و الوطنية، و عدم احترام نظام دولي يستند إلى الشرعية و القانون الدولي.

ف فشل الحروب التقليدية سواء في العراق أو أفغانستان، و انهيار ما يسمى بـ «الحرب الصلبة أو الخشنة الأمريكية»، دفع بإدارة أوباما إلى تغيير أسلوبها وذلك بتجنب التورط في حرب مباشرة مفضلة دفع الجيوش الصديقة أو الحليفة، من فرنسية وانجليزية إلى خوض الحرب، و هذا ما حصل تقريبا في ليبيا، و انطلاقا من هذا المبدأ اكتفى البنتاغون بتقديم مساعدات لوجيستية ومعلوماتية وإرسال قوات خاصة إلى بعض المناطق ولاسيما النفطية منها⁽⁴⁸⁾.

ويمكن تحديد العوامل الأساسية لتبني مصطلح القوة الذكية في العناصر الأربعة التالية:

- 1- إرادة إحداث قطيعة مع الصورة السيئة للسياسة الخارجية لإدارة بوش الابن؛
 - 2- تمركز أوباما في نقيض ما تمثله الحرب على الإرهاب؛
 - 3- القناعة بأن العالم الحالي تندمج فيه مخاطر و قطيعة القرنين 19 و 20 م مع تحديات القرن 21 م؛
 - 4- تعلم فعل الكثير بالقليل، حيث في ظل شح الموارد وجهود إنعاش اقتصادها يصعب على إدارة أوباما تمويل تدخلات عسكرية.
- فمع تزايد إخفاقات إدارة بوش الابن في العديد من ملفات السياسة الخارجية باعتمادها على القوة الصلبة المفرطة و التكاليف الباهظة للحروب و التدخلات العسكرية، تصبو القوة الذكية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، تتمثل في⁽⁴⁹⁾:
- 1- اجتذاب قاطني الدول النامية إلى النموذج الأمريكي ضمن إستراتيجية كسب العقول والقلوب؛
 - 2- دفع تلك الدول لتبني مواقف مؤيدة للولايات المتحدة الأمريكية في المنظمات الدولية، انطلاقا من النتائج الإيجابية للتواصل بين الطرفين؛
 - 3- تعزيز التوجهات العالمية للمواطنين الأمريكيين عبر دفعهم للانخراط في العمليات ذات البعد الإنساني.

ثانياً: إستراتيجية القوة الذكية بين الطموح والواقع

1- أبعاد ومضمون إستراتيجية القوة الذكية

اعتمدنا في دراستنا مفهوم الإستراتيجية على حساب عبارات «عقيدة»، «مبدأ»، «نهج»، «مصطلح»، «مقاربة»، «سياسة»، «توجه» و«تصور»، لأنه المصطلح المختار من طرف كل من جوزيف ناي و ريتشارد أرميتاج بداية من 2007 للتحضير للتداول على السلطة والعودة بدون شك إلى نوع من الواقعية المصبوغة بالليبرالية حسب المدلول الأمريكي في السياسة الخارجية باعتبار «القوة الذكية» إستراتيجية إعادة التوازن في الأدوات وتجليات القوة، التي تستند لمواجهة تحديات القرن 21م، على دعم القوة العسكرية والاقتصادية باستثمار وتطوير أدوات القوة الناعمة، وحتى جوزيف ناي أطلق عليها اسم «الإستراتيجية الراحبة» بحكم جمعها الناجح بين أساليب القوة الصلبة وأساليب القوة الناعمة⁽⁵⁰⁾، ويحدد إرنست ويلسون مجموعة من الأبعاد التي يجب توفرها لتحقيق القوة الذكية تتمثل في⁽⁵¹⁾:

1- معرفة مستعمليها الهدف من استخدامها والشعوب والمناطق المستهدفة عبرها؛

2- الإدراك والفهم الذاتي للأهداف بالاتساق مع القدرات والإمكانات المتاحة، فلا يمكن للقوة الذكية أن تعتمد على الأهداف دون تحديد عنصري الإرادة والقدرة على تحقيقها؛

3- السياق الإقليمي والدولي الذي سيتم في نطاقه تحقيق تلك الأهداف؛

4- الأدوات التي سيتم استخدامها بالإضافة إلى وقت وكيفية توظيفها منفصلة أو مع غيرها.

بناء على ما سبق فإنه يستلزم على الفاعل الموظف للقوة الذكية إدراك مخزون الدولة من الأدوات والإمكانات، ونقاط القوة والضعف والقيود على مقدرات القوة، فالقوة الذكية ليس فقط امتلاك المصادر الناعمة والصلبة والمزج بينهما، بل هي القدرة على تحديد متى يتم الدمج بينهما وكيف يتم الدمج، فالاتجاه المركب لتفسير القوة من

خلال القوة الذكية يعني التعامل مع عناصر القوة الصلبة والناعمة، ليس على أساس كونهما منفصلين، بل على التعامل معهم ككل والتعامل مع التداخل القائم بينهما، فليس هناك وصفة سحرية لتطبيق القوة الذكية، ولم يحدد ناي إستراتيجية محددة لإنشاء القوة الذكية، وإنه يمكن لكل فاعل أن يحدد إستراتيجيته ويرسم خطوطها الأساسية طبقاً لثلاثية الأهداف والوسائل والسياق التي تحدد ما اسمها ناي إستراتيجية كبرى تجمع بين أدوات القوة الناعمة والصلبة وتمثل القيادة السياسية والموقف الشعبي⁽⁵²⁾.

فالقوة الذكية من حيث المضمون مرتبطة بجدلية القوة الصلبة والقوة الناعمة في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث يستدعي مصطلح «القوة الناعمة» بشكل تلقائي نقيضه القوة الصلبة أو القاسية أو الخشنة حسب الترجمات العربية. فإذا كانت القوة الصلبة هي الطريقة المباشرة المستعملة لدفع الآخرين لتغيير مواقفهم، فإن الطريقة غير المباشرة لتحقيق ذلك والتي تسمى بـ «الوجه الثاني للقوة» والتي تمكن بلد ما من الحصول على النتائج التي يريدها في السياسة العالمية عبر النموذج الذي تعجب به الدول الأخرى وتسعى بذلك إلى التطلع لنفس المستوى من الازدهار والانفتاح بعيداً عن اللجوء للإرغام باستعمال القوة العسكرية أو العقوبات الاقتصادية، يتمثل في القوة الناعمة التي تجعل الآخرين يريدون ما تريد عبر الجذب لا الإرغام⁽⁵³⁾.

يعرف جوزيف ناي «القوة الناعمة» بأنها: «قدرة أمة معينة على التأثير في أُمم أخرى وتوجيه خياراتها العامة وذلك استناداً إلى جاذبية نظامها الاجتماعي والثقافي ومنظومة قيمها ومؤسساتها بدل الاعتماد على الإكراه والتهديد»⁽⁵⁴⁾.

ويحصر ناي القوة الناعمة للدول الفاعلة في العلاقات الدولية في 3 عناصر أساسية⁽⁵⁵⁾:

- 1- الثقافة العامة: وما إذا كانت جاذبة أم منفرة للآخرين؛
- 2- القيم السياسية: ومدى جدية الالتزام بها سواء في الداخل أم في الخارج، سلماً أم حرباً؛
- 3- السياسة الخارجية المنتهجة: ودرجة مشروعيتها وقبولها الطوعي من طرف دول و شعوب العالم.

لذا تتمثل مساهمة جوزيف ناي عبر مصطلح القوة الناعمة في الدعوة لفهم جديد للقوة عبر تفعيل القوة الأمريكية بمختلف صورها والتقليل من خسائر اللجوء إلى القوة العسكرية باستخدام القوة الناعمة لتكون قيمة مضافة إليها، وليس بديلاً لها، فامتلاك القوة الناعمة يلي القوة الصلبة، حيث أن القوة الناعمة تعتمد على جاذبية الدولة ولا يمكن لدولة ضعيفة أو متهاكة اقتصادياً أن يكون لها جاذبية وتأثير على غيرها من الدول⁽⁵⁶⁾، حيث تستهدف القوة الناعمة نفس أهداف القوة الصلبة، لكنها تجند لإدراك ذلك أساليب رخوة، قوامها نشر الأفكار والمعلومات، ودعم قنوات البث الإذاعي والإرسال التلفزيوني، وترويج سلع وخدمات وبرامج معلوماتية، يكون المبتغى منها زعزعة ثقة بقية سكان العالم في طبيعة أنظمتها السياسية القائمة أو تشويه صورة القائمين عليها وإغرائهم بمزايا تبدو لمالك القوة الناعمة والصلبة في أن واحد بأنها «الأمثل والأصلح». فميزة القوة الناعمة أنها توفر القدرة على تحقيق مردود في الشؤون الدولية من خلال الاستقطاب أكثر مما يمكن تحقيقه عبر الإكراه، حيث يعترف جوزيف ناي بأنه أضحى من الصعب في عالم ما بعد الحرب الباردة اللجوء إلى الحروب، فالقوة العسكرية على الرغم من ضرورتها كسياسة ردع وإكراه أصبحت أمراً جد مكلف من الناحية المادية ومثار مزيدة ومناهضة من الناحية الشعبية والقانونية، حيث أضحى المعيار العسكري عبئاً اقتصادياً ومصدر نزيف بشري ومادي، قد يؤدي للضعف والتراجع، وربما للانهيـار⁽⁵⁷⁾.

وطرح جوزيف ناي مسألة إمكانية توظيف القوة الصلبة لتتحول إلى قوة ناعمة عبر⁽⁵⁸⁾:

- 1- استخدام سياق شرعي للحرب؛
- 2- الدبلوماسية القهرية والتي تتمثل في التهديد باستخدام القوة؛
- 3- تقديم الحماية للحلفاء؛
- 4- المشاركة في عمليات حفظ السلام؛
- 5- التدريب والمساعدات الإنسانية في الكوارث ومواجهة القرصنة.

يشير جوزيف ناي إلى التحولات في طبيعة القوة في عصر مجتمع المعلومات، مما يقتضي ضرورة الابتعاد عن الانصياع للقوة الردعية أو القهرية، ليضاف مفهوم القوة الناعمة إبان عشريني 1990 و2000 إلى القائمة غير الرسمية لمصطلحات العلاقات

الدولية المنبثقة من الخطاب المتداول والمدرجة في النقاشات الثقافية والعلمية المهيكلة مثلها مثل مفاهيم «نهاية التاريخ»، «الفوضى الخلاقة» و«صدام الحضارات»⁽⁵⁹⁾.

إذ تعبر جدلية القوة الناعمة والقوة الصلبة عن الاصطفاف الإستراتيجي للسياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تميزت السياسة الخارجية والعسكرية الأمريكية بداية من 1945 باللجوء إلى عقيدتين كبريين⁽⁶⁰⁾:

1- عقيدة القوة الصلبة: المصاغة أثناء الحرب الباردة، والتي فرضت نفسها عبر قوة الجيوش النظامية، التي تعبر عن قوة وتأثير الدولة، في سياق اتسم بالصراعات الإيديولوجية والردع والتهديد النووي، مما جعل من القدرات العسكرية الوسيلة الرئيسية للتأثير السياسي والعامل الوحيد المساعد على اتخاذ القرار في حالة نزاع مفتوح.

2- عقيدة القوة الناعمة: المصممة في سياق العولمة و فترة ما بعد الحرب الباردة، والتي تميزت بزوال تهديد الحرب بسبب غياب العدو، وبروز كل من : الاقتصاد، القانون والثقافة كأماط مدنية جديدة للقوة تساهم في انسجام وتناغم المجتمعات السياسية.

فمنذ أن أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة فاعل مؤثر في الشؤون الدولية، اعتمدت سياستها الخارجية على مقاربتين متنافستين: من جهة «القوة الصلبة» التي تعني السلطة القصرية للمدافع بناء على شعار «الأقوى لديه كل الحقوق»، ومن جهة أخرى «القوة الناعمة»، التي تعني فن الإغراء والجذب والتأثير والاستعراض، وتنطلق من مبدأ أن نجاح الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن يكون قدوة للأمم الأخرى في العالم، فالحث يعوض إذا الإرغام في إطار مسعى لدفع المجتمعات الأخرى نحو التطور لبلوغ مستوى من الرفاهية والاستقرار، يضمن مصالح وأمن الولايات المتحدة الأمريكية في نفس الوقت. وتعد المساعدات الاقتصادية والدعاية للثقافة الأمريكية بمثابة الأدوات المفضلة للقوة الناعمة، حيث تتم السيطرة الأمريكية والاستحواذ على العالم عبر «الأفلام، الموسيقى والنظام التربوي». فبالنسبة للمدافعين عن هذه العقيدة أو المقاربة فإن «هوليود و هارفارد» هما الأكثر تأثيرا وفعالية مقارنة بـ «البنتاغون»⁽⁶¹⁾.

غير أن أحداث 11 سبتمبر 2001 أسفرت عن فقدان «القوة الناعمة» لبعض من قدراتها التفسيرية، ليحل محلها تصور المحافظين الجدد الأكثر صراعية للعلاقات الدولية، و«عودة الحرب» والإشكاليات الأمنية، أي باختصار «رجوع القوة الصلبة»، حيث كانت

القوة الناعمة عند الجمهوريين عامة وإدارة الرئيس بوش الابن خاصة رمزا للضعف والتخبط والتردد في اتخاذ القرار والجبن السياسي⁽⁶²⁾.

حيث أدت تلك الأحداث إلى صياغة «عقيدة بوش الابن» في مجال السياسة الخارجية والمركزة على مبدأ «الحرب على الإرهاب»، بتأكيد الرئيس بوش الابن في خطابه يوم 20-9-2001 على أن الولايات المتحدة الأمريكية مدركة للخطر المحدق بها، مما يجبرها على الدفاع عن الحرية، سواء بحر أعدائها أمام العدالة أو بتطبيقها إن اقتضى الأمر وأخذ حقها بنفسها بصفة مباشرة. لتأخذ إستراتيجية الرئيس بوش الابن شكلها النهائي في خطاب الرئيس في 1 جوان 2002 في أكاديمية «ويست بوينت» وخاصة في تقرير إستراتيجية الأمن القومي المنشور في 17 سبتمبر 2002، حيث يمثل خطاب الرئيس بوش الابن في أكاديمية «ويست بوينت» أول صيغة للرؤية الأمريكية المهيمنة على العالم، والتي تستند على فكرة أن «الحرب على الإرهاب هي بمثابة صراع بين الخير والشر»، مما يفرض على الولايات المتحدة الأمريكية عدم التواجد في موقع دفاعي، بل لابد عليها من تجاوز المهام الدفاعية وحماية الإقليم الوطني إلى حد نشر القيم الأمريكية في العالم بأسره. لتحمل إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لمسة نهائية للإستراتيجية الكبرى للأمن الأمريكي بإدراجها مصطلحات جديدة على غرار «العمل الاستباقي» و«الخطر الداهم»، لتبرير المقاربة الأحادية الأمريكية، ليحل هذين المصطلحين محل العقيدة التقليدية للردع، والتي اعتبرت أقل نجاعة وفعالية أمام الأعداء الجدد المتمثلين في الدول المارقة و الإرهابيين. حيث توكل لها مهمة تحرير الشعوب الخاضعة لطغيان و غطرسة حكوماتها، ونشر الديمقراطية في العالم، ولو استلزم ذلك استخدام وسائل قمعية⁽⁶³⁾. لهذا وصفت هذه الإستراتيجية على أنها مشروع سياسي وإيديولوجي يهدف إلى فرض الهيمنة الأمريكية على العالم، وفقا لتصور المحافظين الجدد الذين يتمتعون بنفوذ وتأثير كبيرين في إدارة بوش الابن. ورغم تباين الآراء حولها إذا ما كانت إستراتيجية كبرى «انتقامية» أو «تحويلية» أو «مهيمنة» أو «إمبراطورية» وحتى «إمبريالية»، بيد أنها لقيت إجماعا حولها سواء على مستوى الكونغرس الأمريكي خاصة إبان العهدة الأولى للرئيس بوش الابن، وعلى مستوى النقاشات الأكاديمية وبين الخبراء. وتستند هذه العقيدة حسب جرفيس على 4 فرضيات⁽⁶⁴⁾:

- 1- تصور واقعي جديد ومثالي للعالم في أن واحد، استنادا على فكرة تبني إستراتيجية تهدف إلى إرساء الديمقراطية، وحتى إن استلزم الأمر اللجوء إلى سياسة «تغيير النظام»؛
- 2- استحالة مواجهة التهديدات الجديدة المرتبطة بالإرهاب والدول المارقة إلا عبر

- استعمال القوة الصلبة، مما يبرر اللجوء إلى «الحرب الإستباقية»؛
- 3- الاحتفاظ بحق التحرك بطريقة أحادية في حالة الضرورة؛
- 4- صدارة أو هيمنة القوة الأمريكية، والتي يجب التسليم بها من طرف بقية الدول، باعتبارها لا مفر منها للدفاع عن السلام واستتباب الأمن في العالم.
- غير أن التجربة الأمريكية في استخدام القوة الصلبة باءت بالفشل وأسفرت عن إخفاق ذريع، حيث تحولت الحرب على العراق في مارس 2003 إلى احتلال عنيف، كارثي ومكلف للولايات المتحدة الأمريكية، حيث قدرت تكلفتها بما يناهز 660 مليار دولار، عام 2008⁽⁶⁵⁾. وتشير التقديرات الاقتصادية إلى تكلفة نهائية قدرها 2000 مليار دولار، مما يشكل إنهاكا للخزينة الأمريكية، إضافة إلى فقدان الولايات المتحدة الأمريكية لسلطتها الأخلاقية خاصة في الشرق الأوسط، أين شهد دورها كحكم و حامي تراجعاً، والذي اعتبر ضرورياً لحل النزاعات واستقرار هذه المنطقة التي يمتزج فيها النفط والدين في توليفة متفجرة، كما ساد اعتقاد وسط خبراء السياسة الخارجية الأمريكية أن الحرب على العراق كانت خطأ إستراتيجياً أولاً بسبب تكلفتها، وثانياً بفقدان أمريكا لمصداقيتها، وثالثاً نتائجها الكارثية على الصعيد الإستراتيجي والميداني: هدية لإيران وللتنظيمات الإرهابية على غرار "القاعدة" التي عوضت على المسرح العراقي ما فقدته في أفغانستان⁽⁶⁶⁾. فعواقب اتخاذ إدارة بوش الابن عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 سلسلة من القرارات الأحادية والمنافية للقانون الدولي تحت مبرر الدفاع عن الأمة الأمريكية كانت وخيمة وخطيرة عبر الانخراط في حرب غير مشروعة ولا قانونية في العراق، والذي أسفر عن فقدان الواضح للمصداقية الأمريكية، ترجم في شكل حقد وضغينة و كراهية متأصلة استغلتها الجماعات المتطرفة لتذكية الرغبة في تدمير العملاق الأمريكي، كما أكد سبر للآراء نظمه معهد بيو في جوان 2008 أن 70% من الأمريكيين مدركين للصورة السيئة لبلادهم في بقية العالم، وأن 60% يعتبرون ذلك مصدراً أساسياً لمخاطر حقيقية تمس بالأمن القومي الأمريكي والمصالح الحيوية⁽⁶⁷⁾. لذا ساد نوع من الإجماع على أن القوة الصلبة المعتمدة في إطار الحرب على الإرهاب كان من نتائجها الإضرار بصورة أمريكا في العالم، وأن القوة الناعمة «الإعلام تحديداً» التي كانت تبرز لها الاختيار وتشرعن لها السلوك، بل تتواطأ في الإحجام عن بث ما من شأنه إفشال خطط القوة الصلبة مستقبلاً، أو إثارة الرأي العام على تجاوزاتها، فالقوة الناعمة تماهت مع القوة الصلبة لدرجة الانصهار معها، فأفرزت واقعا عالميا مناهضا لسلوك الإمبراطورية

وتجاوزاتها. فالخلل كان كامناً في «سوء استخدام» القوة الصلبة وعدم القدرة على مزاجتها بالقوة الناعمة، بل تم توظيف هذه الأخيرة لخدمة أهداف الأولى. لقد تمادت القوة الصلبة إلى أقصى حد لها في الهدم والتدمير والقتل والاغتصاب والمداهمة، ولم تتوان القوة الناعمة بأفغانستان كما في العراق في تبرير ذات السلوكيات، ففي الوقت الذي ذهبت فيه القوة الصلبة لحد مداهمة البيوت الآمنة، تماهت القوة الناعمة معها، ودافعت عنها بالترويج بأن ساكنيها «إرهابيون»، «خارجون عن القانون»، أو «مستترون على عناصر مطلوبة»، وهكذا وفي الوقت الذي مارست فيه القوة الصلبة في سجن أبو غريب و بغرام و معتقل غوانتانامو شتى أصناف التعذيب والإذلال، لم تول القوة الناعمة «الشبكات التلفزيونية تحديداً» أي اهتمام لها، حيث يدل صمت بعض أدوات القوة الناعمة على الممارسات القمعية و المتوحشة للجيش الأمريكي في إطار ما يسمى الحرب على الإرهاب على تواطؤ مع القوة الصلبة، وانصاعها معها في مخطط يهدف إلى إهانة الشعوب و تحطيم معنوياتها⁽⁶⁸⁾.

فالحرب على العراق بالغائها السلطة الأخلاقية الأمريكية، وإثباتها عدم جدوى الاستعمال المفرط والأحادي للقوة الصلبة، جعلت من جانب آخر من «القوة الناعمة» غير فاعلة ولا عملياتية، حيث تزعزعت صورة الديمقراطية الأمريكية، رغم الجهود المبذولة من طرف وزيرة الخارجية الأمريكية إبان العهدة الثانية للرئيس بوش الابن كوندوليزا رايس عبر مقاربة «الدبلوماسية التحولية» المتمحورة حول تطوير القدرات المدنية الأمريكية في مجال تسيير الأزمات لتطوير العمليات المدنية والعسكرية عبر الأدوات الجديدة للسلام كإقامة جهاز «الرد المدني المشترك للوزارات» ودفع الاشتراكات في 47 منظمة دولية بما فيها منظمة الأمم المتحدة، كما تم إنشاء مكتب التنسيق لإعادة الإعمار والاستقرار في وزارة الخارجية في 2004. ففكرة الدبلوماسية التحولية تستند على إقامة دول ديمقراطية بحكامة جيدة تستجيب لحاجيات وتطلعات شعوبها وتتصرف بطريقة مسؤولة في النظام الدولي، بسعيها نحو القضاء على عوامل عدم الاستقرار العالمي كـ«الفساد، الفقر، الأوبئة والأمية»⁽⁶⁹⁾، حيث تدافع هذه المقاربة عن عالم أكثر ديمقراطية بالعمل مع العديد من الشركاء عبر العالم من أجل بناء ودعم الدول الديمقراطية المعتمدة على الحكم الراشد والتي تستجيب لمتطلبات شعوبها مع التصرف بطريقة مسؤولة في النظام الدولي⁽⁷⁰⁾.

غير أن هذه الفكرة القائمة على الترويج لعودة القوة الناعمة الأمريكية أثبتت فشلها، رغم استنادها على تقوية التواجد الدبلوماسي الأمريكي في الخارج وزيادة حجم

المساعدات للتنمية في العالم، التي أصبحت جزءا لا يمكن الاستغناء عنه في المصلحة الوطنية الأمريكية لاندراجها في إستراتيجية دبلوماسية أكثر اتساعا لدعم التنمية في البلدان الفقيرة وتقوية قدرات الدول الضعيفة أو الفاشلة لتمكينها من مواجهة التحديات المشتركة كالإرهاب، النزاعات، التغير المناخي، انتشار الأسلحة النووية والأوبئة. فهذه الحملات الإشهارية في إطار الدبلوماسية العامة والشعبية لم تجدي نفعا حيث برر ذلك من طرف الدبلوماسيين المخضرمين بالمقولة التالية: «إذا كان المنتج رديئا، فإنه من الصعب تسويقه والترويج له»⁽⁷¹⁾.

في خضم كل هذه التطورات، فلا «القوة الصلبة» ولا «القوة الناعمة» حققت النتائج المرجوة في فترة تطرقت فيها الدراسات إلى توجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو الانهيار بسبب مغامراتها الأحادية الجانب. و اعترف منظر «القوة الناعمة» جوزيف ناي بأن القوة الناعمة أضحت غير قادرة على التكيف مع التحديات الراهنة، حيث أكد في مقال نشره في يومية «إنترناشيونال هيرالد تريبيون» بتاريخ 17-18 جانفي 2009 على أنه يفترض على إدارة الرئيس أوباما أن تكون قادرة على إعادة دفع القوة الناعمة ودعمها عبر القوة الصلبة في إطار إستراتيجية ذكية تكون بمثابة صفقة رابحة تجمع بين قوة الأسلحة من جهة والمبادئ من جهة أخرى⁽⁷²⁾.

وحدد كل من مايا كندل ومود سالفانغ كيسارد المضامين والأبعاد الأساسية لإستراتيجية القوة الذكية المتبناة من طرف إدارة أوباما في المحاور التالية⁽⁷³⁾:

- 1- استعمال أكثر قياسا، أكثر استهدافا وأكثر سرية للقوة الصلبة؛
- 2- قوة ناعمة متكيفة مع العلاقات اللامثالية والعابرة للحكومات.
- 3- إعادة التوازن لمجالات نفوذ و نشاط السياسة الخارجية الأمريكية وإعادة التوجه نحو آسيا، الانسحاب من الشرق الأوسط وإعادة تحديد مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا.

فالمشكلة حسب إدارة أوباما لا تكمن في تعظيم القوة أو الحفاظ على الهيمنة الأمريكية، ولكن في فقدان الولايات المتحدة الأمريكية الاستعداد للقيادة مع عدم فقدان

«القوة الذكية»: الإستراتيجية الجديدة في السياسة الخارجية لإدارة أوباما

العناصر المطلوبة للقيادة فالقوة الذكية في حد ذاتها هي استجابة لوضعية امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية للطاقة دون توظيفها على النحو الملائم⁽⁷⁴⁾، لذا لابد من إيجاد سبل لتوليف الموارد لبناء استراتيجيات ناجحة في سياق انتشار القوة وتناميها عند بقية الدول في العالم، ودمج كل من القوة الصلبة والقوة الناعمة، ويستوجب ذلك⁽⁷⁵⁾:

- 1- وضوح الأهداف و العمل على دمج القيم والمصالح؛
- 2- تقييم دقيق للموارد المتاحة ومدى تغير هذه الموارد بالتزامن مع التحولات الحاصلة في البيئة الدولية؛
- 3- تحديد الأولويات في الأهداف ومدى شرعيتها؛
- 4- اختيار أنماط القوة التي يمكن اللجوء إليها طبقا للوضع القائم؛
- 5- تقييم دقيق لاحتمالات النجاح.

2- نماذج عن تطبيق القوة الذكية من طرف إدارة أوباما

من الناحية العملية، تعتبر القوة الذكية كوسيلة لإدارة الأزمات بطريقة سلمية دون الاضطرار للانخراط في نزاعات مسلحة بالاعتماد على القوة الناعمة وإدراك أهمية القوة الصلبة كعنصر أساسي للقوة دون إهمال أحدهما، بالإضافة إلى إدراك التحول في طبيعة الهيمنة السياسية للدول، حيث تحولت من التدخل العسكري المباشر إلى فترات الحروب بالوكالة ثم الهيمنة الناعمة الثقافية والاقتصادية، دون الحاجة إلى تكبد الخسائر الناجمة عن التدخل العسكري، وذلك عبر التوظيف الناجع لدمجهما للوصول إلى المردود الأكثر منفعة و الأقل تكلفة⁽⁷⁶⁾.

ودفعت الدروس المستخلصة من سنوات 2000 والإرث السيئ لإدارة بوش الابن إلى إعادة توجيه خيارات إدارة أوباما في مجال التدخل العسكري الخارجي بما يتناسب والتكتيكات والمصطلحات العملية المحبذة للسرية أمام الرأي العام المحلي والإعلام الأمريكي، عبر لامتتين أساسيتين هما: التكلفة المنخفضة والمجازفة الضئيلة، بحكم أن الخسائر الأمريكية تظل أحد المعايير الرئيسية التي من خلالها يقيم الشعب الأمريكي الأساس السليم لتحرك الخارجي للبلد، كما برزت كذلك الإرادة الكبيرة في نقل جزء من

العبء الأمني إلى حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار عمليات لا تمس المصالح الحيوية الأمريكية على غرار النموذج الليبي، أين تم ابتكار قيادة خفية وسرية كان لها أهداف عملياتية واضحة من خلال فرض «تقاسم الأعباء» على الحلفاء الأوروبيين⁽⁷⁷⁾. ويصبو هذا المسعى إلى استخلاص أكبر قدر من المنافع من خلال التعاون مع الحلفاء في إطار ما تسميه هيلاري كلينتون «عالم متعدد الشركاء»، ولو بالاكتفاء بـ «القيادة بالتراجع» إذا اقتضت الضرورة ذلك، مما أدى بهانس بينينديك إلى التعليق بأن الولايات المتحدة الأمريكية انتقلت من «الاحتواء» و«التوسع» إلى «التنازل»⁽⁷⁸⁾.

قدّرت عدد الضربات بدون طيار الموجهة من طرف إدارة بوش الابن إبان ثماني سنوات 49 ضربة، في حين تجاوزت 450 ضربة خلال 5 سنوات في عهد أوباما مع إنشاء قيادة عسكرية جديدة مخصصة للفضاء الإلكتروني «سيبيركوم»، والتي شنت عام 2011 أكثر من 200 عملية هجوم سيبرنتيكي على الصعيد العالمي⁽⁷⁹⁾. حيث دمجت إستراتيجية إدارة أوباما بين مواصلة حماية الولايات المتحدة الأمريكية من التهديد الإرهابي والاستعداد لمواجهة التحدي الذي تشكله حرب الفضاء الإلكتروني، حيث أكد الرئيس أوباما في نهاية ماي 2009 أن الفضاء الإنترنتي واقع ترتبط به الولايات المتحدة الأمريكية على غرار المخاطر التي يتضمنها⁽⁸⁰⁾.

تميّزت فترة حكم الرئيس أوباما بالتراجع عن سياسة الحرب، واكتفت إدارة أوباما بالاعتماد على الهجمات بالطائرات من دون طيار وحرب مناورات واختبارات لشن هجمات عمادها التكنولوجية الحديثة، مما يدل على بروز مؤشرات لشكل جديد من الحرب⁽⁸¹⁾. ويمكن تلخيص هذا الشكل الجديد حسب روس دوّثات في العبارة التالية: «القليل من الجزمات في الأرض، ولكن الكثير من الطائرات بدون طيار في الأجواء»⁽⁸²⁾. فالتدخلات العسكرية لم تنقطع في عهد أوباما، ولكنها أضحت أكثر تكتما وسرية، عبر اللجوء إلى أشكال خفية، خاطفة وسريعة من التدخلات على غرار الاغتيالات المستهدفة عبر الطائرات العسكرية دون طيار وغارات القوات الخاصة لمحاربة الإرهاب «اليمن، الصومال وباكستان»، وتطوير الأسلحة الإلكترونية الجديدة على غرار الدودة ستيكسنت، الفيروس المسمى «الألعاب الأولمبية» وهو المخطط السري الهادف إلى تأخير ومواجهة البرنامج النووي الإيراني⁽⁸³⁾، كما كان الخيار منصبا على السرية والتكتم في مجال التدخلات العسكرية في إفريقيا من خلال ما يسمى «البصمة الخفيفة»، والتي

«القوة الذكية»: الإستراتيجية الجديدة في السياسة الخارجية لإدارة أوباما

تعتمد على القوات الخاصة الأمريكية المقلصة العدد، وغياب القواعد الكبرى الظاهرة والتعاون مع القوات المسلحة المحلية⁽⁸⁴⁾.

وعلى ذلك يمكن تلخيص عقيدة أوباما العسكرية بأنها قائمة على: «التراجع عن الحروب الوقائية والتقليدية، وإعادة انتشار إستراتيجية في مناطق التدخل، والحفاظ على السرية». فكما يشرح دانيال كلايدمان فإن كل شيء يجري على أنه أمام ثقل القيود الداخلية والعقبات الخارجية، فإن الرئيس أوباما لا يمكن له التصرف بحرية إلا في الظل⁽⁸⁵⁾.

وتستند العقيدة العسكرية لإدارة أوباما على سبعة ركائز⁽⁸⁶⁾:

1- تفوق القوات الخاصة المتواجدة في 126 بلدا في العالم، والتي يزداد عدد المنتسبين إليها، حيث يبلغ عددهم 90 ألف جندي، وتتألف من أفضل عناصر القوات البرية «المارينز» والقوات الجوية، وأصبحت جيشا قائما بذاته وقيادة مكونة من الرئيس الأمريكي ووزيره للدفاع فقط؛

2- الاستخدام المكثف للمعلومات الآتية من الأقمار الاصطناعية، ومن الطائرات بدون طيار وعبر التصنت على الاتصالات الهاتفية؛

3- الاعتماد على الطائرات بدون طيار وهي نوعان: طائرات استطلاع، وطائرات قاتلة مزودة بصواريخ جو-أرض وبإمكان أحدث نماذجها الطيران المتواصل لمدة 24 ساعة، ولديها مجال عمل واسع؛

وقد جرى اختبار هذا النوع الثاني في المناطق القبلية في كل من أفغانستان وباكستان، واستعملت أيضا في اليمن والصومال، وهي موجودة حاليا في دول الساحل الإفريقي، ولها قاعدة مركزية في النيجر، وتفيد بعض المصادر أن تدخل هذه الطائرات يتم في 70 بلدا في العالم.

4- الحرب الإلكترونية وهي مشروع وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، وقد تم إنشاء الجهاز الخاص بهذه الحرب عبر تعاون وثيق مع الكيان الصهيوني، وهو متخصص في الهجوم على المختبرات وبنوك المعلومات، كما حدث مع إيران بخصوص برنامجها النووي؛

5- تطوير جيوش بديلة تخوض الحرب الوكالة عن الأمريكيين، أو ما يسمى بـ«مقاولة من الباطن في الحرب»، وذلك عبر اتفاقيات ثنائية أو من خلال الحلف الأطلسي، وهذه مسألة أساسية لدى إدارة أوباما، و الهدف منها ألا يقع قتلى أمريكيون، بالإضافة إلى الوسيلة الثانية المتمثلة في استعمال الشركات العسكرية الخاصة، مما يعني العودة إلى زمن الاستعمارين الفرنسي والإنجليزي في استخدام جيوش من المرتزقة؛

6- تنظيم التدريبات والمناورات العسكرية المشتركة مع أكبر عدد من الشركاء؛

7- استخدام وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، وهي ذات تأثير هائل، وتندرج في إطار الحرب الذكية.

وتشكل هذه الركائز عبر تفاعلها وترباطها مفهوما جديدا للحرب وللقوة العسكرية، وتهدف هذه العقيدة العسكرية لإدارة أوباما إلى تحويل الحرب إلى حالة دائمة وغامضة بحيث تكون في كل مكان، ولا تكون في أي مكان، مما ينشأ نوعا من عدم الاستقرار البناء، في شكل حرب غير معلنة بحيث لا أحد يعرف كيف تدار ومن هم ضحاياها.

اقتناع الرئيس أوباما أن العالم الحالي تتقاطع فيه مخاطر وتصدعات القرن 19م مع تحديات القرن 21م، حيث مازالت الأحقاد والضغائن القديمة تمزق القرية الكونية، دفعته إلى تبني القوة الذكية كـ«علامة مصنع» لإدارته، في سياق تدرج السلطة من الغرب في حركية غير مسبوقة منذ القرن 16م، ومن القوى التقليدية إلى «الأمم الصاعدة» وعبر الثورة التكنولوجية والتأثير المعتبر للفواعل الجديدة المتعددة الجنسيات، و عباقرة الإعلام الآلي و منظمات المجتمع المدني و شبكات التفاعل الاجتماعي والإعلام، وعصابات التهريب والجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية⁽⁸⁷⁾. فتطور مفهوم القوة ارتبط بالتطور الذي عرفته الدولة حيث كان المفهوم التقليدي للقوة مرتبط أساسا بمقياس النجاح في الحرب، فالقوة بالأساس لها مدلول عسكري، غير أنها توسعت لتشمل أبعادا جديدة، فمتغيرات تشكيل القوة تتغير من مرحلة تاريخية لأخرى، حيث تمثل «المعلوماتية» أحد متغيرات القوة المركزية في القرن 21م، وأدت إلى موت المسافة وإمكانية التواصل من أي نقطة في العالم مع نقاط كثيرة في نفس الوقت وعلى مسافات مختلفة، وبرزت مشكلات

الحروب الفضائية التي تمثل الفيروسات أحد أشكالها، والتي تسبب أحدها «فيروس الحب» بخسائر وصلت إلى حوالي 15 مليار دولار، كما اقتحمت شبكات التجسس الإلكتروني 1295 حاسوباً في 103 دول منها 30 أهداف حكومية، كما أن جماعات الجريمة المنظمة كلفت من خلال انتهاكها للملكية الفكرية وسرقة البيانات حوالي تريليون دولار إبان عام 2008⁽⁸⁸⁾.

فبداية من عام 2004، أنشئت العديد من مواقع التواصل الاجتماعي على غرار «فايسبوك و فليكر» لتضاف إلى المدونات ثم تلاها موقع «اليوتيوب» في 2005، مما أحدث ثورة في استخدام الشبكة العنكبوتية، وتحول الفرد إلى المحاور المفضل للدبلوماسية الرقمية، وأدى إلى إعادة تأهيل الإنترنت والانتقال من استعمال مقتصر على صفحات الويب والمواقع والبريد الإلكتروني إلى شبكات التواصل الاجتماعي والمدونات مما يبلور فكرة المرور من عهد «الدولة القومية» إلى فترة «الدولة الشبكة»، فبفضل الثورات التكنولوجية، أصبح الفرد يمتلك القدرة على الاتصال التي كانت مقتصرة في زمن ما على «الدولة القومية» فقط⁽⁸⁹⁾. حيث تعتبر مجموعة القرصنة على شبكة الإنترنت المعروفة بـ «أنونيموس» أو المجهولون من المجموعات المؤثرة التي شنت حملة في 2010 على شركات «باي بال، أمازون و ماستر كارد»، بسبب حرمانها جمعية ويكيليكس التي أنشأها جولييان أسانج والتي كان نشاطها متمثلاً في تسريب وثائق حكومية سرية من خدماتها وحجب التبرعات المخولة إليها دون أي سبب قانوني، مما أثبت قدرتها التقنية العالية التي تمكنها من تعطيل مواقع الشركات العملاقة و بالتالي خدماتها الإلكترونية لفترة زمنية معتبرة عبر عمليات قرصنة محترفة تتمثل في تسريب المعلومات وسرقة البيانات، كما تتميز هذه المجموعة بقدرتها على الحشد مستخدمة أساليب تعبئة شعبية كالموسيقى ومقاطع الفيديو وبرامج سهلة التنزيل والاستخدام كبرنامج «لويك» الذي يمكن مستخدميه من إغراق الموقع المستهدف بطلبات إرسال، ومع زيادة عدد المهاجمين في نفس اللحظة، يعجز الموقع عن الاستجابة، ويتوقف مؤقتاً عن العمل، الأمر الذي جعل من «المجهولين»، أياً كانت إمكانياتهم التقنية جيشاً جراراً يركز في هجماته على كثافة العدد، ويكفيه أن يحدد ميعاداً أو موقعا كهدف محدد لإخراجه من الخدمة، مما يمنح المشاركين إحساساً بالقوة و بالتالي يحفزهم على تكرار المشاركة في مثل هذه الهجمات⁽⁹⁰⁾.

وفي خضم هذه التطورات أصبحت تكنولوجيا الواقع الافتراضي والتشبيك مجال صراعات سياسية واقتصادية تشغلها طموحات التوسع ومد النفوذ، فعلى سبيل المثال وسعت ونوعت شركة غوغل من اختصاصها، فتطورت من محرك بحث إلكتروني إلى مجال تقديم أكثر من خمسين خدمة مختلفة منها توفير الكتب الإلكترونية وخرائط لكافة أنحاء العالم، مما أقحمها في مجالات مؤسسات النشر، لتصبح المعلومة هي مصدر القوة لتضاف إلى العنف والثروة اللذين كانا المصدرين الرئيسيين للسيطرة على المجال الاقتصادي والسياسي، ليعتبر «مجتمع المعلومات» هو ذلك المجتمع الذي يحسن استغلال المعلومة والمعرفة في جميع المجالات وفي اتخاذ القرارات الرشيدة⁽⁹¹⁾. وأسفرت ظاهرة تكنولوجيا الواقع الافتراضي والتشبيك وظهور الفواعل الجدد من غير الدول عن مجموعة من الانعكاسات السياسية خاصة فيما يتعلق بمجال تحول مفهوم ونطاق القوة أهمها⁽⁹²⁾:

1- تزعزع مفهومي «الدولة القومية» و«السيادة» وبروز أطروحات تؤذن بنهايتهما على غرار أطروحة كينيثي أوهمي مما يتطلب ضرورة تعايش الدولة المعاصرة مع هذه الأنماط الجديدة من الفواعل والتفاعلات؛

2- امتلاك هذه القوى الجديدة عناصر قوة جديدة بفعل آليات العولمة والثورة المعلوماتية و التكنولوجيا؛

3- تحول انتشار القوة و توزيعها على الفواعل الجديدة إلى العنصر الأهم من انتقال القوة من دولة إلى أخرى، بحكم الازدياد المطرد للقطاعات التي لا تسيطر عليها الدولة القومية؛

4- تراجع الميل للحروب واستخدام القوة العسكرية بين الدول، وتواصله داخل الدول؛

5- عدم نجاعة اعتبار عامل حجم الناتج المحلي هو المقياس الأمثل للقوة، لإغفاله عناصر القوة الأخرى والتي تتجلى في القوة الناعمة و القوة الذكية.

ويتعلق الأمر بالنسبة لهيلاري كليتتون بالتأقلم مع المتطلبات المعقدة للحكومة الشاملة والتحول من عصر الدولة القومية إلى مفهوم «الدولة الشبكة» المروج له من

طرف مديرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية أن ماري سلاوتر ومصممة هذه العلامة الجديدة لأمريكا المسماة «دولة القرن 21م». فرغبة واشنطن تتمثل في عصرنة أدوات الدبلوماسية العامة الأمريكية بالاستمرار في «المنعرج الرقمي» وجعل الانترنت ركيزة الدبلوماسية 0.2، فإستراتيجية القوة الذكية للشانئ أوباما-كلينتون تصبو إلى إعادة تحديد مفهوم الدبلوماسية العامة الحكومية عبر تحويل الدبلوماسيين إلى رجال شبكات متعددة الإدارات باستخدام تكنولوجيات الاتصال الحديثة عبر القدرة على التوجه إلى نظرائهم الرسميين و أي جماعة أو فرد منخرط في المجتمع المدني والنقاش السياسي سواء في مجتمعات ديمقراطية أم لا أو في الفضاء الفعلي أو الافتراضي، والتعاون مع الفواعل العابرة للحكومات «مدراء المؤسسات، منظمات المجتمع المدني غير الحكومية وحتى المواطنين العاديين»⁽⁹³⁾.

كما أكدت من الناحية العملية الوثائق الإستراتيجية القومية الصادرة إبان حكم أوباما على هذه التوجهات، حيث أكدت وثيقة إستراتيجية الاستخبارات القومية الأمريكية الصادرة بتاريخ 9-2009-15 على هذه التحولات المتمثلة في⁽⁹⁴⁾:

1- الانتقال من منطق «الحاجة إلى المعرفة» إلى منطق «الحاجة إلى مشاركة الآخرين في المعرفة»، بمعنى الاعتراف بعدم القدرة على مواجهة التحديات بشكل منفرد، وضرورة تنسيق العمل في مواجهة الصعوبات ذات الاهتمام المشترك؛

2- التخلي عن المصطلحات المرتبطة بالحرب على الإرهاب وعلاقتها بالإسلام وتعويضها بمصطلحات غير مرتبطة بدين معين كـ «جماعات التطرف العنيفة»؛

3- الاهتمام بالأمن الانترنتي؛

4- تسليط الضوء على دخول لاعبين جدد مسرح التهديد ب بروز دور الفاعلين غير الحكوميين و المخاطر الناجمة عن الحالة غير المستقرة للدول الفاشلة.

بناء على ذلك حددت نفس الوثيقة أهدافها في محاربة التطرف والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل وتوفير المعلومات الاستخباراتية الإستراتيجية، بالإضافة إلى الانخراط في عمليات مكافحة التجسس وتعزيز أمن الفضاء الانترنتي.

ورصدت وثيقة المراجعة الدفاعية الرباعية، الصادرة في فيفري 2010 هدفين رئيسيين لها هما⁽⁹⁵⁾:

1- إعادة التوازن لقدرات القوات المسلحة الأمريكية، ليكون بوسعها الانتصار في الحروب الراهنة؛

2- العمل على بناء القدرات التكيفية للتعامل مع حروب المستقبل.

ووفرت المراجعة الدفاعية الإطار النظري والعملي للولايات المتحدة الأمريكية، مدها الآليات اللازمة لمواجهة التحديات الآنية والمستقبلية، في سياق مواجهة وضعية غير يقينية، ولخصت أهداف إستراتيجية الدفاع الأمريكية في⁽⁹⁶⁾:

1- الانتصار في الحروب الراهنة بتعطيل الشبكات الإرهابية خاصة "تنظيم القاعدة"؛

2- منع وردع النزاعات المهددة للمصالح الأمريكية؛

3- الاستعداد لهزيمة الخصوم والنجاح في مواجهة مختلف الإحتمالات.

وما يميز المراجعة الدفاعية اعترافها بعدم القدرة على مواجهة التحديات بشكل منفرد، حيث تكررت عبارة شراكة حوالي 80 مرة، كما أصرت على كلمة تحالف وأقرت الوثيقة بالواقعية من ناحية تقليص الفجوة بين الموارد المالية والمتطلبات العملية الضاغطة.

كما صبغت صفة الذكاء جميع المبادرات السياسية للرئيس أوباما من خلال «التحركات الذكية» إزاء روسيا، وضد الكيان الصهيوني كطريقة لاستعادة المصداقية الأمريكية في العالم العربي والإسلامي، وتجاه الصين التي تعتبر طرفا في الشراكة المعقدة في عالم ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، باحتلالها مكانة متميزة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية⁽⁹⁷⁾.

كما يظهر «الاستخدام الحكيم» للقوة الأمريكية في إطار تحدي الحفاظ على أمن الولايات المتحدة الأمريكية وحيازة ثروات العالم دون التحول إلى شرطية من خلال مقاربة «تصرف الولايات المتحدة الأمريكية منفردة، إذا اقتضى الأمر لحماية شعبها و حلفائها، ولكن على صعيد القضايا ذات الاهتمام العالمي، فالولايات المتحدة الأمريكية تحشد بقية دول العالم للعمل معها والمشاركة في تحمل المسؤولية، والتي تجسدت من الناحية العملية في قيادة تحالف دولي يضم 65 دولة ضد تنظيم "داعش"، عبر القيام بضربات جوية لمعاقل هذا التنظيم الإرهابي في العراق وسوريا، والعمل على

قطع التمويل عنه، واستهداف أبار النفط ومنشآته التي تقع تحت سيطرته، مع العمل على وقف تدفق المقاتلين إلى صفوفه، بالإضافة إلى تدريب القوات النظامية العراقية وتسليحها، وكذلك الأكراد في سوريا والعراق وقوات المعارضة السورية لإضعاف "داعش" وهزيمته، كما برزت إستراتيجية القوة الذكية عمليا في التعامل مع إيران، حيث أنشأت إدارة أوباما تحالفا دوليا فرض عقوبات دبلوماسية واقتصادية أفضت إلى توقيع الاتفاق النووي مع إيران في فيينا صيف 2015، والذي يعتبر الإنجاز الأبرز لإدارة أوباما في حقل السياسة الخارجية ولإرث أوباما الرئاسي الشخصي، إضافة إلى إعادة إطلاق العلاقات الدبلوماسية مع كوبا، وإبرام اتفاق باريس حول التغيرات المناخية واتفاق التجارة عبر المحيط الهادي⁽⁹⁸⁾.

3- الانتقادات الموجهة لمصطلح «القوة الذكية» و العقوبات الميدانية لتطبيقه

مبدئيا، ينظر خصوم الرئيس أوباما من اليمين الأمريكي إلى القوة الذكية على أنها نوع من أنواع التحايل و الخداع الذي لا يصبو فقط إلى إظهار سلف أوباما في الرئاسة في صورة الشخص الأحمق، و لكن يهدف أيضا إلى جعل من يخلفه في البيت الأبيض يبدو في صورة الشخص صاحب الفكر المؤثر، الذي يتعين قبول جميع سياساته على أنها صائبة تماما⁽⁹⁹⁾.

من الناحية المفاهيمية والنظرية وجهت لمصطلح «القوة الذكية» ثلاثة انتقادات أساسية، تتمثل في افتقاده إلى قيمة علمية فعلية، و مقاربته التسويقية في مجال العلاقات الدولية إضافة إلى غياب الأصالة و اندراجه ضمن سياق انتصار الحس الجيد في المجال السياسي الأمريكي في فترة ما بعد بوش الابن.

فالانتقاد الأول الموجه للقوة الذكية، يتمثل في افتقاده إلى القيمة العلمية الحقيقية على غرار ثنائية القوة الصلبة و القوة الناعمة، حيث يتسم هذا المصطلح بنطاقه الواسع والفضفاض والغامض، إن لم نقل الانتهازي، ويظهر ذلك جليا في غياب تعريف واضح من طرف مبتكريه، حيث يمتلك كل كاتب تعريفه الخاص حول «القوة الذكية»، فعلى سبيل المثال، ففي نقاشهم بخصوص أبوية المصطلح، ركز كل من جوزيف ناي و سوزان نوسل على مقتربات مختلفة و أحيانا متعارضة و متناقضة، حيث تندرج عند ناي في سياق

«القوة الناعمة و القوة الصلبة»، في حين تدرج عند نوسل في إطار الأهمية الليبرالية، ومرد ذلك استحالة تحديد مضمون والرهانات العملية للقوة الذكية⁽¹⁰⁰⁾.

كما لا يخضع مصطلح «القوة الذكية» للمقتضيات العلمية بخصوص الحيات و الموضوعية، و إسهامها العلمي والنظري ضئيل، إن لم نقل منعدم، لأنه يقتصر على تقديم قراءة أمريكية للعلاقات الدولية، بالتزامها الدفاع عن تصور للقوة مرغوب فيه من طرف إدارة أوباما، في حين هناك من يتطرق إلى قوة ناعمة صينية وهندية، ليظهر بالتالي مصطلح «القوة الذكية» أقل تكيفا مع البعد الكلي و الشامل و بالتالي لا يمتلك صدا دوليا حقيقيا، فالقوة الذكية لم تصمم إلا أن تكون أداة للدعاية الأمريكية، فهناك فرع مسجل بوضوح للمصطلح لا يمكن تصديره ولا تطبيقه على الأمم الأخرى، فللصين مصطلحها الخاص «الصعود السلمي» والذي عوض تدريجيا بـ «التنمية السلمية».

كما تدافع الهند في إطار نظرية «البانشيل» عن تعدد الرهانات الدولية لمواجهة الهيمنة الأمريكية، حيث ظهرت فلسفة البنانشيل في إطار الاتفاقية الصينية- الهندية حول التبت عام 1954، و هي مشتقة من التقاليد الهندية حول «اللاعنف» وهي تتأسس على مبادئ: احترام السلامة الإقليمية و السيادة، و عدم الاعتداء المتبادل، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، المساواة و التعايش السلمي.

وبعيدا عن العناية بوصف أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، تهتم القوة الذكية فقط بالوسائل، في حين لا تمنحنا الكثير من المعطيات عن المهام و المصالح الأساسية الأمريكية، فهي تكتفي بعرض الأدوات الواجب استغلالها و توظيفها: الدبلوماسية بدرجة أولى، و المزج الجيد بين القوة الصلبة و القوة الناعمة، دون التعمق في الأهداف و الأولويات الإستراتيجية في مجالات الأمن و الاقتصاد، الشراكات و المواقف بخصوص العدالة الجنائية الدولية.

أما الانتقاد الثاني الموجه لمصطلح «القوة الذكية» من الناحية المفاهيمية والنظرية، فيتمثل في اعتباره مجرد «إستراتيجية تسويق»، حيث سعت إدارة أوباما للتملص من الإرث السيء لإدارة بوش الابن إلى إعادة صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، عبر تجديد الخطاب و التركيز على التواصل الذي يعتبر عنصرا جوهريا في مجال الاتصال السياسي، حيث عادة ما تمنح الأولوية للبراعة الخطابية و القدرة على إيجاد التسميات الملائمة للوضعيات و الأشياء على حساب حصيلة العمل و نتيجة النشاط.

«القوة الذكية»: الإستراتيجية الجديدة في السياسة الخارجية لإدارة أوباما

ففي نفس السياق هناك من ينظر إلى مصطلح «القوة الذكية» على أنه مجرد شعار في إطار ما يطلق عليه الأمريكيين «الكلمة الطنانة» أي بمعنى مفردة موجهة لتسويق سياسة خارجية، ففي هذا السياق، فإن كلمة «سمارت» لم تنتق بطريقة اعتباطية، فهي تكتسي دلالات تتجاوز صفة الذكاء المحض، فهذه المفردة متعددة المعاني إذ تشمل أفكار:

1- الدهاء، العبقرية، النبوغ و البراعة؛ 2 - حسن التخلص، الشطارة، المهارة في تدبر الأمور، سرعة التخلص من المشاكل وبراعة الخروج من المأزق؛ 3- الخبرة والحنكة و التجربة؛ 4 - المعرفة و العلم؛ 5- المهارة، الحذق، الكفاءة واللباقة؛ 6- الحيلة، الخدعة، المكر و المراوغة.

ففي خضم البحث عن إستراتيجية جيدة للاتصال، فإن المصطلح الواسع «سمارت» فضل على المصطلح الضيق «انتليجنت»⁽¹⁰¹⁾. ففي الاستعمال الأمريكي للغة الإنجليزية، فإن كلمة «سمارت» هي صفة متأقلمة مع وضعية عبقرية وتحتاج إلى الدهاء والحيلة والمكر ولما لا الخديعة، فهي مفردة تستعمل لوصف شخصيات ماهرة أو ببساطة بارعة في الخروج من المأزق أو ماهرة في تدبر أمرها أو سريعة التخلص من المشاكل، فهذا المصطلح يجمع بين العلم و المعرفة، الخبرة و التجربة و الحنكة، الكفاءة والبراعة.

فبدرائتها الكبيرة بوزن الكلمات، فإن هيلاري كلينتون تفادت عن قصد استعمال الكلمة الإنجليزية «إنتلجنت» وفضلت توظيف كلمة «سمارت»، بحكم أن هذا الخيار من شأنه أن يعيد الولايات المتحدة الأمريكية المكانة التي فقدتها، بتصريحها أنها مقتنعة بأن العالم يشعر بغياب سلطة أمريكية قوية هو بأمس الحاجة إليها⁽¹⁰²⁾. فالقوة الذكية تؤكد على حقيقة دخول إستراتيجية جديدة في طور التنفيذ بغض النظر عن مضمونها و محتواها، لذا تندرج في نطاق منهجية واسعة تتضمن «علامة أمة»، وهي تخصص جديد من أصل أنجلو ساكسوني يهتم بدراسة تقنيات الاتصال استنادا إلى مصطلحات التسويق و الإشهار الموجهة للترويج وترقية صورة وسمعة أمة، بمعنى آخر، هي الرغبة في تسويق بلد كما انه علامة تجارية بتطبيق تقنيات مماثلة، وهذا الأمر يرتبط بإشكالية الإدراك في العلاقات الدولية حول كيفية تقديم أفضل صورة للبلد في مختلف المجالات «الثقافة، السياحة و التربية»، وعادة ما نميز بين 3 دعائم أساسية لـ «علامة الأمة» ألا

وهي: 1- هوية البلد؛ 2- الصورة و الإدراك الخارجي؛ 3- الاتصال. أي كل وسائل و أدوات تحويل هوية بلد إلى صورة، وفي هذا الإطار، فإن «القوة الذكية» تندرج بوضوح في سياق هذا الصنف الأخير⁽¹⁰³⁾.

أما الانتقاد الثالث الموجه لمصطلح القوة الذكية من الناحية المفاهيمية والنظرية، فمفاده أن القوة الذكية ليست أصيلة أو مبتكرة، فما هي إلا أحد الفروع والروافد العديدة لمصطلح القوة الناعمة، مع مجرد تلميعه و ترقيعه بطريقة مختلفة، للرد على سياسة بوش الابن التي اعتمدت بطريقة مفرطة على القوة الصلبة، فحسب الديمقراطيين بصفة خاصة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية فقدت في عهد بوش الابن الاستعداد للقيادة و إن لم تفقد بالضرورة عناصر القوة المطلوبة للقيادة، وكان من الواضح ضرورة التصرف إزاء ذلك، أي امتلاك طاقة مع عدم توظيفها على النحو الملائم، ففي ظل هذا السياق، لا يمكن لمرشح رئاسي في دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية أن يطرح فكرة التحول الجذري عن إستراتيجية السياسة الخارجية القائمة في معظمها على القوة الصلبة إلى إستراتيجية ذات طبيعة ناعمة تماماً، خاصة أن الولايات المتحدة في تلك الفترة مازالت تحت وطأة الهاجس الأمني الذي أعقب هجمات 11 سبتمبر 2001، وحربي العراق وأفغانستان، مما يؤدي باليمينيين الجمهوريين إلى شن هجوم لاذع على الديمقراطيين إذا ما خاضوا حملتهم الانتخابية لعام 2008 على أساس فكرة القوة الناعمة⁽¹⁰⁴⁾.

فالسبيل إلى حل المعضلة الناجمة عن مسار بوش الابن القائم على الخلط بين القوة العسكرية و النفوذ من ناحية، و الشرعية و القدرة على إخضاع الآخرين من ناحية أخرى، كان يكمن في القوة الذكية، التي لا يجب أن تبدو ذات مظهر عسكري مع تركها المجال واسعاً أمام أساليب القوة الصلبة، حيث لجأ جوزيف ناي إلى فكرة ذكية بإدخال هذا المصطلح إلى عالم مراكز الأبحاث، أملاً في منحها قوة جذب في دوائر صناعة القرار عبر ذلك المدخل، كما شرع في بناء تحالف واقعي مع عدد من الجمهوريين، الذين لم يكونوا مرتاحين إطلاقاً لنهج بوش الابن في السياسة الخارجية. و بالتأكيد فإن هذا التحالف ساهم في إنجاح الشراكة الجديدة التي عقدها ناي مع ريتشارد أرميتاج في «مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية» الذي لم يكن محسوباً على المراكز المؤيدة

«القوة الذكية»: الإستراتيجية الجديدة في السياسة الخارجية لإدارة أوباما

للقوة الناعمة، كما يعد أرميتاج ضابطا سابقا في البحرية الأمريكية و الذي اشتغل في العديد من الإدارات الجمهورية و كان الرجل الثاني في وزارة الخارجية الأمريكية بعد كولن باول في ولاية بوش الابن الأولى⁽¹⁰⁵⁾.

حيث حذب الديمقراطيون في فترة ما بعد حكم بوش الابن توحيد متناقضات وتجاذبات المجال السياسي الأمريكي: حيث يعتبر الجمهوريين أن القوة الناعمة هي رمز للضعف و التخطي السياسي، مما يجعل من مصطلح القوة الذكية التوافق الجيد لسد عجز التصور الديمقراطي في مجال الأمن القومي و محاربة الإرهاب، في حين تسمح بالنسبة للديمقراطيين بتبرير و معاينة فشل السياسة الخارجية لإدارة بوش الابن، عبر تبني شعار «نريد قوة أمريكية ذكية»، مما يدل ضمنا على أن قوة إدارة بوش الابن لم تكن ذكية، مع تأكيدهم على أهمية الأدوات الدبلوماسية بهدف طمأنة الجمهوريين و بعث الأمل في صفوف الديمقراطيين، و الدفع بمسار نفسي يرتكز على انتصار الحس السليم بهدف التملص من أخطاء الماضي عبر «التقويم الذاتي»⁽¹⁰⁶⁾.

أما من الناحية الميدانية و العملية، فإن إستراتيجية القوة الذكية تصطدم بمجموعة من العقبات و الحقائق تتمثل في استحالة تطبيقه في النظام السياسي الأمريكي الذي يتسم بالقطبية و التعطيل، إضافة إلى العقبة المالية المتمثلة في الدين و أخيرا عقبة صعوبة التحلي بالذكاء إذا اقتضى الأمر مواجهة ظروف لا يتوفر فيها خيار يستوجب الذكاء.

فمن الناحية الميدانية، سادت لفترة طويلة في الأوساط السياسية الأمريكية فكرة أن الدستور الأمريكي تمت صياغته من طرف عباقرة ليتم تطبيقه من قبل معتمدين، إذ يصطدم تطبيق إستراتيجية القوة الذكية بعقبة المأزق الداخلي الأمريكي الذي يحول دون إثبات الرئيس تواجده على المستوى الخارجي، فعلى سبيل المثال ألغى الرئيس أوباما زيارة مبرمجة له إلى أندونيسيا عام 2009، بسبب اضطرابه البقاء في الداخل لدعم برنامج الإصلاح حول الرعاية الصحية الذي لقي معارضة شرسة من طرف خصومه.

وفي نفس السياق، و مع إعلان إدارة أوباما بداية من 2011 «الدوران نحو آسيا» المندرج ضمن إستراتيجية القوة الذكية، أرغم الرئيس أوباما مرة أخرى العدول عن المشاركة في قمة منظمة «الأبك» في مدينة بالي الأندونيسية و القمة الآسيوية في بروناي

مطلع أكتوبر 2013 بسبب الأزمة المالية الداخلية التي حامت حول البلاد و التي أسهم تعنت خصومه في الكونغرس في تأجيلها، في حين منح الرئيس الصيني جين بينغ ملايين الدولارات لأندونيسيا⁽¹⁰⁷⁾.

في حين تتمثل العقبة الثانية التي تعتري سبيل تطبيق إستراتيجية القوة الذكية في الدين الذي من المفروض أن تجد حلا له، و أثبتت التجربة العملية انه من الواجب ومن الصعب في أن واحد التحلي بالذكاء عند ندرة المال، فعجز الميزانية أثر سلبا على مستوى النفقات العسكرية، فبداية من أوت 2010 خلص القائد الأعلى للقوات المسلحة الأمريكية مايكل مولن: «أن التهديد الحقيقي الذي يواجهه الأمن القومي الأمريكي يتمثل في الدين، لذا فإنه من الضروري أن تسير وتيرة الاقتصاد في الوجهة الصحيحة، لأن القوة و الدعم و الموارد التي توظفها المؤسسة العسكرية تتماشى بطريقة مباشرة مع نجاعة و تعافي الاقتصاد الأمريكي على المدى البعيد»⁽¹⁰⁸⁾.

وعملها كانت مخاوفه في محلها، حيث فرض التوافق على رفع سقف الدين في أوت 2011 على البنتاغون تقليص نفقاته بقيمة 400 مليار دولار لفترة 10 سنوات.

أما العقبة الميدانية الثالثة التي تواجهها إستراتيجية القوة الذكية، فتتمثل في صعوبة التحلي بالذكاء عند مواجهة ظروف لا تتوفر فيها خيارات ذكية، فنظريا من السهل أن نمتلك الرغبة في أن نكون أذكاء، و لكن من الناحية العملية ليس من السهل التحلي بالذكاء عند افتقاد خيارات ذكية.

وأبرز نموذج عن ذلك، حيرة إدارة أوباما بخصوص الملف السوري، بين نفور من النظام السوري الذي يوصف بالدموي و المستبد من جهة، و حذر و توجس من معارضة يهيمن عليها التوجه المتطرف من جهة أخرى.

وفي نفس السياق، فإن الرغبة بالتحلي بصفة الذكاء يمكن أن تتحول على المدى البعيد إلى «غباء»، و يظهر هذا جليا لدى بعض المختصين في مسألة اللجوء إلى الضربات بالطائرات دون طيار، ففعاليتها في الوقت الحاضر لا تنكر، حيث سمحت لإدارة أوباما بالقضاء على هيمنة "القاعدة" في باكستان، بيد أنها بالتوازي سببت في تصاعد موجة العداء لأمريكا خاصة في البلدان التي نفذت فيها بنفس وقع نماذج أبو غريب و غوانتانامو، كما تحولت إلى ذريعة توظيفها الشبكات الإرهابية في تجنيد مقاتليها.

وبلغ هذا التناقض بين «الذكاء» و «الغباء» ذروته بالتعريض نحو ملف الاستخبارات، فالاتصاف بالذكاء يفترض مبدئياً امتلاك معلومات بمنتهى الإتقان مع التحكم في كل المعطيات: باختصار ممارسة التصنت و التجسس بكثافة، مع صيانة تلك المعلومات التي هي تحت التصرف إلى أقصى حد ممكن.

واعترت القوة الذكية عقبة تحولها إلى سلطة أجهزة المخابرات، و بالتالي مواجهة خطر إفشاء الأسرار المحرجة، فبعد حادثة ويكيليكس، فإن قضية إدوارد سناودن أثبتت مخاطر إستراتيجية «القوة الذكية» التي تسعى جاهدة من أن تجعل من الوصول إلى أقصى حد ممكن من المعلومات الهدف الرئيسي لها.

فتسريبات سناودن لم تسفر فقط عن إثارة سخط العديد من الحلفاء على غرار ألمانيا، فرنسا و البرازيل التي ألغت رئيستها ديلما روسيف زيارة لها مبرمجة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن صاغت هذه الأخيرة برنامجاً مكثفاً للتصنت على شعبها وحتى على اتصالاتها الشخصية هي، بل أدت إلى تحول الولايات المتحدة الأمريكية إلى محل سخرية و تهكم من طرف روسيا و الصين بصفة خاصة التي انتقدت إدارة أوباما أنفاً برامجها للتجسس، ووصل الحد بهما إلى تسليط الضوء عن النفاق الأمريكي بخصوص هذا الملف، وأدى النطاق الواسع الذي شملته العمليات الإلكترونية السرية الأمريكية إلى زعزعة قدرتها على التأثير في العلاقات الدولية عبر قوة النموذج و القيادة الأخلاقية التي تعتبر مكوناً أساسياً في توليفة القوة الذكية⁽¹⁰⁹⁾.

كما وجهت انتقادات إلى القوة الذكية بوصفها مجرد مقاربة انتهجتها إدارة أوباما لترجيح الجمود واللامشاط بأي ثمن على حساب التحرك و النشاط الإستراتيجي، مما أسفر عن عواقب وخيمة خاصة في منطقة الشرق الأوسط كما هو جلي في سوريا و العراق⁽¹¹⁰⁾، ووصلت حدة هذه الانتقادات إلى درجة الجزم بأن إستراتيجية القوة الذكية قلصت النفوذ الأمريكي في العالم وشهدت مرحلة تراجع قيادي جراء هذه السياسات الحذرة و المترددة وأدى ذلك إلى تنامي الدور الروسي في العلاقات الدولية عبر ضمها لشبه جزيرة القرم عملياً ورضوخ الولايات المتحدة للتواصل الدبلوماسي معها في الملف السوري رغم تركيز روسيا في غاراتها الجوية في سوريا على جزء من المعارضة السورية تصفها إدارة أوباما بـ«المعتدلة» و«المشروعة»، كما تكيفت الإدارة الأمريكية مع التفسير الروسي لاتفاق جنيف، و حتى مع موقفها من استخدام النظام السوري للسلح الكيماوي⁽¹¹¹⁾.

أما بخصوص طبيعة التدخلات العسكرية لإدارة أوباما، فهناك من يصفها بأنها ما هي إلا امتداد لـ «مذهب باول» الذي صاغه وزير الخارجية الأسبق كولن باول، و يتأسس هذا المبدأ على القرار المبني على المصلحة للتدخل و صياغة الدليل العملي لمعايير التنفيذ الملائم للتدخل العسكري، ووفق ذلك، فإن القوات المسلحة يجب أن توظف فقط في الظروف التالية⁽¹¹²⁾:

1- المصلحة الوطنية؛

2- توافق عدد القوات المستخدمة مع المهمة التي تنفذها؛

3- وضوح المهمة بشكل دقيق من النواحي السياسية و العسكرية؛

4- تقييم حجم تركيب و ترتيب القوات بصورة مستمرة؛

5- امتلاك إستراتيجية واضحة للخروج والانسحاب.

وتهدف المعايير العملية المطبقة في إطار مذهب باول إلى إقامة الحواجز أمام الالتزام المتهور والتوظيف غير المدروس للقوات العسكرية في العمليات المخطط لها بشكل سيء.

وتعتبر عملية عاصفة الصحراء التي جرت عام 1991 في الكويت النموذج الرئيسي للتدخل العسكري الذي نفذ بموجبه مذهب بأول بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وتحت رعاية منظمة الأمم المتحدة، فمفهوم القوة الذكية يرتبط أكثر بالشروط المدرجة في مذهب باول لضمان دعم الجمهور الأمريكي و الكونغرس خاصة في مجال الالتزام بالمصالح و إستراتيجية الخروج، بالإضافة إلى توفير المعدات و التجهيزات الأساسية لضمان فرص النجاح لأي تدخل، مما يدل على أن التدخلات العسكرية في عهد أوباما ما هي إلا استمرارية لمذهب باول.

الخاتمة

يمكن الاستنتاج في ختام دراستنا بأن تبني «القوة الذكية» كإستراتيجية جديدة في السياسة الخارجية لإدارة أوباما، كان يهدف أساسا إلى التأقلم مع التحديات الدولية الراهنة، و إحداث قطيعة مع الإرث السيء لإدارة بوش الابن، وذلك عبر إعادة تجديد

القوة الأمريكية بتجاوز الخلاف بين القوة الصلبة و القوة الناعمة، و دمجها للحصول على توليفة حاذقة بإمكانها الاستفادة الناجعة من المجالات المفتاحية التي يتضمنها التوزيع الجديد لفوائد العولمة، غير أن هذه الإستراتيجية انتقدت بسبب ترجيحها للجمود الإستراتيجي والسياسات الحذرة و المترددة، مما أدى إلى تقليص النفوذ الأمريكي في العالم وتراجع قيادي لصالح روسيا على وجه الخصوص، كما سبت الأدوات السرية و المتكتمة المرفقة بها كالضربات الجوية بالطائرات دون طيار و الفيروسات الإلكترونية والتجسس في المساس بالمصداقية الأمريكية، مما يتناقض والمبادئ الأساسية التي استندت عليها إستراتيجية القوة الذكية و المتمثلة في تأسيس قيادة أخلاقية أمريكية تركز على قوة النموذج.

الهوامش

4. Anna Dimitrova, Le débat sur la politique étrangère d'Obama, quelle nouvelle « grande stratégie » pour les Etats -unis ? Etudes internationales, Vol 43 N°2,2012, P248.
5. Maya Kandel et Maud Quessard-Salvaing, Introduction: Hard Power, Soft Power, Smart Power et politique étrangère américaine sous Obama, dans Maya Kandel et Maud Quessard-Salvaing, « Les stratégies du smart power américain » : redéfinir le leadership dans un monde post-américain, Etudes de l'IRSEM n° 32, septembre 2014, PP11-12.
6. Aurélien Barbé, De quoi le smart power est-il le nom ?, Annuaire français des relations internationales, Vol 13,2012, PP71-72.
7. Anna Dimitrova, op .cit, P248.
8. حمزة السلامات، مصطلح «القوة الذكية» نهج جديد في السياسة الخارجية الأمريكية خلال رئاسة أوباما، نوفمبر 2014.
9. Aurélien Barbé, op.cit, PP79-80.
10. Alexandra De Hoop Scheffer, La politique étrangère de l'administration Obama : la quête d'un nouvel équilibre entre réalisme et internationalisme, Paris : Annuaire français des relations internationales, volume 10, 2009 , P18 .
11. عبد الستار قاسم، ترقيع السياسة الخارجية الأمريكية، الدوحة: الجزيرة. نت، 12-2009-5.

12. محمد ماضي، إدارة أوباما مختلفة، لكن قواعد السير الأمريكية تحكمها، موقع سويس أنفو، 1-5-2009.
13. Alexandra De Hoop Scheffer, op. cit, P18.
14. Anna Dimitrova, op .cit, PP 233-234.
15. مركز الجزيرة للدراسات، واقعية كما يراها أوباما لتجديد الزعامة الأمريكية: إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، 2010، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010-6-26.
16. Anna Dimitrova, op. cit, P247.
17. Ibid, P247.
18. Ibid, PP 233 ,234.
19. Alexandra De Hoop Scheffer, op. Cit, P11.
20. Ernest. J.Wilson II, Hard Power, Soft Power, Smart Power, The Annals of the American academy of political and social science; AAPSS, March 2008, P114.
21. Aurélien Barbé, op. cit, P71.
22. Richard .L.Armitage and Joseph .S.Nye,Jr, CSIS commission on smart power: A smarter, more secure America center for strategic and international studies, 2007.
23. Pierre Mélandri, "How can we do better?" à la poursuite du smart power, dans Maya Kandel et Maud Quessard Salvaing, op.cit, P33.
24. Ibid, P34.
25. وليد عبد الحي، مستقبل القوة، مراجعات كتب، الدوحة:مركز الجزيرة للدراسات، 2013-12-4.
26. Jacques Charmelot, Le « Smart Power » américain, un défi pour l'Europe, Questions d'Europe, N°127, Fondation Robert Schuman, 9-2-2009, P3.
27. Aurélien Barbé, op.cit, P69.
28. وليد عبد الحي، مرجع سابق.
29. Aurélien Barbé, op .cit, PP69-70.
30. Jacques Charmelot, op.cit, P3.
31. Aurélien Barbé, op.cit, PP69-70.

«القوة الذكية»: الإستراتيجية الجديدة في السياسة الخارجية لإدارة أوباما

32. Jacques Charmelot, op .cit, P3.
33. Aurélien Barbé, op .cit, PP69-70.
34. Maya Kandel et Maud Quessard-Salvaing, Introduction: Hard Power, Soft Power, Smart Power et politique étrangère américaine sous Obama, op .cit P13.
35. مايكل كوكس، خيار أوباما لإدامة القيادة الأمريكية للعالم، «القوة الذكية» بديل لثنائية «الصلبة» و «الناعمة»، أفاق المستقبل، العدد 4، مارس-أبريل 2010، ص50.
36. Aurélien Barbé, op .cit, PP71-72.
37. منذر سليمان، مرجع سابق.
38. حمزة السلامات، مرجع سابق.
39. Aurélien Barbé, op .cit, PP71-72.
40. Jacques Charmelot, op .cit, PP 3-5.
41. Maya Kandel, Smart way of war? contraintes intérieures et interventions extérieures sous Obama, dans : Maya Kandel et Maud Quessard-Salvaing, les stratégies du Smart Power américain : redéfinir le leadership dans un monde post-américain, op.cit, P70.
42. Maya Kandel et Aude Emmanuelle Fleurant, Etats-Unis : quelle transition stratégique ? la politique de défense sous Obama, entre dynamiques internes et évolutions internationales, Etudes de l'IRSEM, N°29, 2013, P8.
43. علي حسين باكير، قراءة في المراجعة الدفاعية الأمريكية 2010، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010-4-15.
44. حسن الحسن، أمريكا أوباما وإستراتيجية إدارة الأزمات، الدوحة: الجزيرة. نت، 2009-3-31.
45. منير شفيق، قراءة في وضع أمريكا والمعادلة الدولية، الدوحة: الجزيرة. نت، 2010-4-2.
46. علاء بيومي، كيف نقرأ السياسة الخارجية لباراك أوباما، الدوحة: الجزيرة. نت، 2010-2-25.
47. Pierre Mélandri, " How can we do better? ", à la poursuite du smart power, dans Maya Kandel et Maud Quessard Salvaing, op.cit, P26.
48. Maya Kandel, Smart way of war? contraintes intérieures et interventions extérieures sous Obama, dans : Maya Kandel et Maud Quessard-Salvaing, les stratégies du Smart Power américain : redéfinir le leadership dans un monde post-américain, op.cit, P70.

49. bid. P71.

50. مايكل كودنر، أكثر برغماتية وأقل استخداماً: دور القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية، أفاق المستقبل، العدد 4، مارس-أبريل 2010، ص 53.

51. تقرير حول حلقة نقاش تحت عنوان: التحولات في العقيدة العسكرية الأمريكية «الشكل الجديد للحرب»، 10-4-2014، ص 2.

52. يحيى اليحياوي، مرجع سابق.

53. مايكل كوكس، مرجع سابق، ص 50.

54. يمنى سليمان، القوة الذكية، المفهوم والأبعاد: دراسة تأصيلية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016-1-12، ص 4.

55. المرجع نفسه، ص 18.

56. Joseph Nye, Soft Power: The means to success in world politics, New York: public affairs, 2004, p5.

57. رفيق عبد السلام، الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة و القوة الناعمة، أوراق الجزيرة 6، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2008، ص 9.

58. المرجع نفسه، ص 9-10.

59. يمنى سليمان، مرجع سابق، ص 2.

60. يحيى اليحياوي، مرجع سابق.

61. وليد عبد الحي، مرجع سابق.

62. Aurélien Barbé, op.cit, P69.

63. Jean Vincent Holeindre, La ruse et la force en politique étrangère : Une interprétation de la doctrine américaine du Smart Power, dans Maya Kandel et Maud Quessard Salvaing, op cit, P33.

64. Jacques Charmelot, op .cit, P2.

65. Aurélien Barbé, op .cit, P69.

66. Anna Dimitrova, op.cit, PP 237-238.

67. bid. P238.

68. Alexandra De Hoop Scheffer, op.cit, P13.

«القوة الذكية»: الإستراتيجية الجديدة في السياسة الخارجية لإدارة أوباما

69. Maya Kandel et Aude Emmanuelle Fleurant, Etats-Unis : quelle transition stratégique ? la politique de défense sous Obama, entre dynamiques internes et évolutions internationales, op. Cit, 2013, P21.
70. Olivier Guilmain, Le Smart Power au secours de la puissance américaine, rapport de recherche N°14, Paris : centre français de recherche sur le renseignement, Cf2R, Mars 2015, P8.
71. يحيى اليحياوي، مرجع سابق.
72. Alexandra De Hoop Scheffer, op .cit, P12.
73. Aurélien Barbé, op .cit, P78.
74. Jacques Charmelot, op, cit, P2.
75. Ibid, P2.
76. Maya Kandel et Maud Quessard-Salvaing, Synthèse: Hard Power, Soft Power, Smart Power et politique étrangère américaine sous Obama, dans Maya Kandel et Maud Quessard-Salvaing, op .cit, PP7-8.
77. مايكل كوكس، مرجع سابق، ص50.
78. وليد عبد الحي، مرجع سابق.
79. يمني سليمان، القوة الذكية، مرجع سابق، ص2.
80. Maya Kandel et Aude Emmanuelle Fleurant, Etats-Unis : quelle transition stratégique ? la politique de défense sous Obama, entre dynamiques internes et évolutions internationales, op.cit, P21.
81. Pierre Mélandri, “ How can we do better?”, à la poursuite du smart power, dans Maya Kandel et Maud Quessard Salvaing, op. Cit, P27.
82. Maya Kandel, Smart way of war? Contraintes intérieures et interventions extérieures sous Obama, dans : Maya Kandel et Maud Quessard-Salvaing, les stratégies du Smart Power américain : redéfinir le leadership dans un monde post-américain, op. Cit, P72.
83. Pierre Mélandri, “ How can we do better?”, à la poursuite du smart power, dans Maya Kandel et Maud Quessard Salvaing, op. cit, P27.
84. تقرير حول حلقة نقاش تحت عنوان: التحولات في العقيدة العسكرية الأمريكية «الشكل الجديد للحرب»، مرجع سابق، ص1.

85. Pierre Mélandri, " How can we do better?", à la poursuite du smart power, dans Maya Kandel et Maud Quessard Salvaing, op. Cit, P27.
86. ibid, P28.
87. Maya Kandel et Aude Emmanuelle Fleurant, Etats-Unis : Quelle transition stratégique ? La politique de défense sous Obama entre dynamiques internes et évolutions internationales, op. Cit, PP 19-20.
88. ibid, P19.
89. تقرير حول حلقة نقاش تحت عنوان:التحولات في العقيدة العسكرية الأمريكية«الشكل الجديد للحرب»، مرجع سابق، ص ص 3-2.
90. Pierre Mélandri, " How can we do better?", à la poursuite du smart power, dans Maya Kandel et Maud Quessard Salvaing, op. Cit, P25.
91. وليد عبد الحفي، مرجع سابق.
92. Maud Quessard-Salvaing, La diplomatie publique 2.0 arme publique du Smart ou du super soft power américain ? dans Maya Kandel et Maud Quessard-Salvaing, « Les stratégies du smart power américain » : redéfinir le leadership dans un monde post-américain .op cit, pp 105-108.
93. أحمد أبو طالب، أنونيموس: القرصنة السياسية عبر الفضاء الإلكتروني، السياسة الدولية، العدد 187، يناير 2012، المجلد 47، ص ص 111-110.
94. شريف رشدي وإسراء إسماعيل، الواقع الافتراضي: الانعكاسات السياسية و الاقتصادية لتكنولوجيا الاتصالات و المعلومات، السياسة الدولية، العدد 187، يناير 2012، المجلد 47، ص ص 94-92.
95. وليد عبد الحفي، مرجع سابق.
96. Maya Kandel et Maud Quessard-Salvaing, Introduction: Hard Power, Soft Power, Smart Power et politique étrangère américaine sous Obama, op. Cit, P13.
97. علي حسين باكير، إستراتيجية الاستخبارات القومية لأمريكا، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2009-11-10.
98. علي حسين باكير، قراءة في المراجعة الدفاعية الأمريكية 2010، مرجع سابق.
99. المرجع نفسه.
100. مايكل كوكس، مرجع سابق، ص 51.
101. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الشرق الأوسط في آخر أعوام إدارة إوباما، العربي الجديد، العدد 512، السنة الثانية، 2016-1-26.

«القوة الذكية»: الإستراتيجية الجديدة في السياسة الخارجية لإدارة أوباما

102. مايكل كوكس، مرجع سابق، ص 50.
103. Aurélien Barbé, op. Cit, P 73.
104. ibid, P 73.
105. Jacques Charmelot, op. Cit, P3.
106. Aurélien Barbé, op. Cit, PP73-74.
107. مايكل كوكس، مرجع سابق، ص 51.
108. المرجع نفسه، ص 51.
109. Aurélien Barbé, op. Cit, PP73-74.
110. Pierre Mélandri, “ How can we do better?”, à la poursuite du smart power, dans Maya Kandel et Maud Quessard Salvaing, op. Cit, P28.
111. ibid, P28.
112. ibid ,P30.
113. Maya Kandel et Maud Quessard-Salvaing, Synthèse: Hard Power, Soft Power, Smart Power et politique étrangère américaine sous Obama, dans Maya Kandel et Maud Quessard-Salvaing, op. Cit, P8.
114. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سابق.
115. اسكندر وولف، تدخلات الولايات المتحدة في الخارج: ظهور مذهب بول؟ ميونيخ: مؤسسة هانس سيديل، 2009.